الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

فيروس كورونا في المنطقة العربية :

عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية تهدد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

المقدمة

أدت جائحة كورونا والتدابير والإجراءات الضرورية لمكافحة انتقال وتفشي هذا الفيروس إلى وقف حركة الأشخاص بمختلف ربوع عالمنا الذي أضحى شديد الترابط ببعضه البعض. الأمر الذي أنتج خارطة تداعيات هائلة بالنسبة للمهاجرين الذين يعتمدون على العمل بعيدًا عن أوطانهم لإعالة أنفسهم وأسرهم وذويهم ومجتمعاتهم المحلية. وقد تبيّن أنّ العديد من هؤلاء المهاجرين كانوا عرضة أكثر من غيرهم لمخاطر الإصابة بهذا الفيروس، بفعل التأثير المباشر لهذه الجائحة على القطاعات الحيوية مثل الزراعة نظرًا للعجز المرتقب في اليد العاملة في القطاع الفلاحي.

وقد اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير في إطار جهود التصدي لهذه الجائحة بهدف حماية أرواح الناس. وتشير جل التقارير الإعلامية والدراسات أنه لم يتم إلى حد الآن التصدي للتحديات غير المسبوقة التي تواجه العمال المهاجرين النظاميين منهم أوغير النظامين وأفراد أسرهم إلا في حالات نادرة.

وقد أعادت تدابير غلق الحدود بين الدول ووفق حركة الملاحة الجوية والبحرية رسم خارطة حدود جديدة عبر العالم، الأمر الذي أوقف حركية الهجرة عامة وحركة العمال المهاجرين على وجه الخصوص كما تبينه الخريطة أدناه.

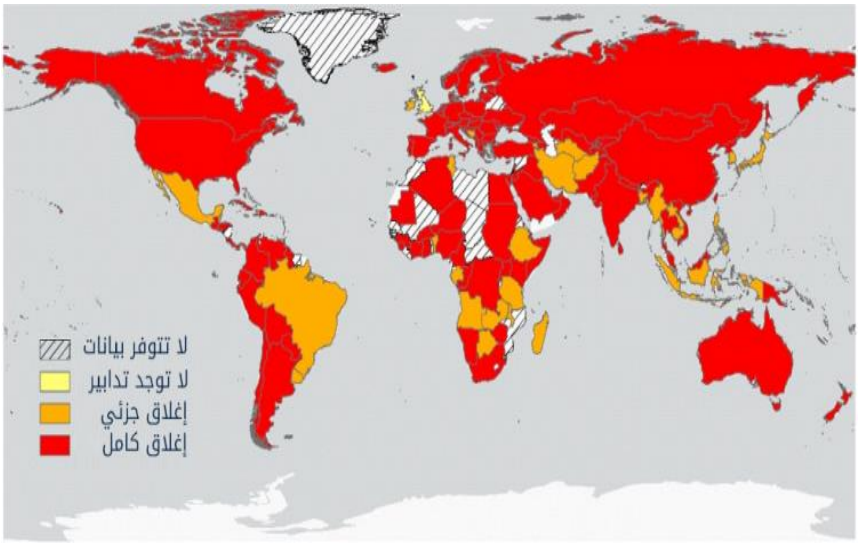

القيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء العالم في بداية أبريل/نيسان 2020

يرى الباحث الرئيسي في قسم المتوسط والعالم العربي في معهد "إلكانو" الملكي للدراسات الدولية و الإستراتجية في مدريد، هيثم عميرة فرناندث، أن المنطقة العربية تقع تحت ضغوط كبيرة مختلفة، وبالتالي فإن مواجهة الدول العربية لخطر فيروس كورونا المستجد يمكن أن تزيد بعض مشاكل المنطقة تعقيدا، لاسيما على الصعيد الاجتماعي الذي ينعكس على وضع المهاجرين والعمال في سياق دولي مليء بالتحديات.

من ذلك أمكانية تحوّل الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية إلى أزمات سياسية وزيادة حدّة مطالب التغيير المتصاعدة في بلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي. وما لم يتم توفير لقاح فعال ضد هذا الوباء، فإن التكلفة الاقتصادية والإجتماعية للقيود الصارمة التي تفرضها الحكومات العربية قد تكون باهظة الثمن، وقد لا تستطيع المجتمعات تحمّلها لفترة طويلة.

هل المنطقة العربية مهيأة لمواجهة كوفيد 19 ؟

يرى الباحث نفسه، أنه انطلاقا من وجود اختلافات كبيرة بين الدول العربية الـ 22 من حيث أنظمتها الصحية والموارد المتاحة في مواجهة الوباء، فإنّها تبقى في عمومها منطقة، غير مهيأة للتعامل الناجع مع تأثير مرض معدي وقاتل كمرض كوفيد-19 الذي ينتشر بسرعة حول العالم. معظم سكان العالم العربي، الذي يقدر عددهم بـ 435 مليون نسمة، يعيشون في بلدان حيث الخدمات الصحية شحيحة أو متردية أو منعدمة عمليا. وترتبط الأسباب عموما بنقص الموارد المادية ، وارتفاع الإنفاق الحكومي في مجالات أخرى مثل الدفاع ، والخلل في أداء مؤسسات الدولة ، وسوء الإدارة ، وهجرة الأدمغة ، وكذلك في انعدام الشفافية في نقل المعلومات وإدارة الأزمات، وقلة الثقة في السلطات، والنزاعات المسلحة كما هو الحال في اليمن وسوريا والعراق وليبيا ، والنزوح السكاني جراء الحروب، وغيرها من الأسباب.

وإلى حدّ إعداد هذه الدراسة ، فإنّ انتشار وباء كوفيد 19 في الدول العربية يبقى محدوداً، مقارنة بمناطق أخرى من العالم، رغم أنّها توجد في الجوار المباشر لدول سجلت فيها نسبة عالية من الإصابات بفيروس كورونا كإيطاليا وإسبانيا وإيران.

ومع أنّ البلدان العربية ترتبط بعلاقات تجارية وجيوسياسية وثيقة مع دول في أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، حيث ينتشر فيروس كورونا تبقى حالات الإصابات المؤكدة في البلدان العربية ضعيفة. ويرجع ضعف الإصابات إلى انخفاض نطاق الاختبار والفحوصات الشاملة بسبب محدودية الإمكانات أمام الانتشار السريع للفيروس. بالإضافة إلى ذلك، أشار معهد الدراسات الملكي الإسباني ، إلى وجود شكوك كثيرة مفادها أنّ السلطات في هذه البلدان العربية ليست شفافة في المعلومات الحقيقية حول انتشار المرض.

إنعكاسات ضعف التنسيق العربي في مواجهة كوفيد 19

ولمنع انتشار وباء كوفيد 19 لم تتعاون دول الشرق الأوسط والمغرب العربي فيما بينها للقيام بمواجهات للجائحة على امتداد انتشارها بعد ظهورها رغم ما تمثله من خطر على جميع هذه البلدان. وعلى الرغم من أن معظم سكان العالم العربي والبالغ عددهم حوالي 435 مليون نسمة خضعوا بنسب متفاوتة لمختلف أشكال الحجر المنزلي، إلا أنه لم يكن هنـاك تنسيق حكومي بين بلدانهم ولم تعقد أية اجتماعات لوزراء الصحة العرب أو وزراء الداخلية.

فجامعة الدول العربية، الإطار الدبلوماسي الرسمي الذي يجمع البلدان العربية تحت سقف واحد، التزمت الصمت مع تأجيل القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في الجزائر العاصمة يوم 30 مارس/آذار 2020. ولم يسجل في هذا الصدد إلاّ لقاءات الجمعيات المهنية والنقابات على غرار الإتحاد العربي للنقابات، الذي عقد عدّة لقاءات جمعت عدّة نقابات عماليّة بما فيها نقابات قطاع الصحة، أو تلك التي عقدت تحت رعاية منظمة العمل الدولية، أو لقاء واحد لبعض القادة العرب تحت رعاية دولة الصين الشعبية.

إنّ شحّ المعطيات المتوفرة في هذا الشأن تزيد في صعوبة الدراسات الإستراتجية بفعل غياب الأرقام الصحيحة والبيانات حول الأضرار الناجمة عن الحركية البينية بين الدول العربية، والحركة بينها وبين شركائها في أسيا وأوربا وأمريكا ، وانعكاساتها على حركية هجرة العمال النظامية وغير النظامية.

ومن الواضح أن الدول العربية تضيع اليوم فرصة مزدوجة للتغلب على انقساماتها السياسية وللتعاون في مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد في المنطقة. ومع ذلك، لم يفت الأوان بعد لبدء تنسيق في اتخاذ التدابير على المستوى الإقليمي، وكذلك إطلاق مبادرات للتعاون والدعم المتبادل على المستويات المادية والتقنية والمالية.

وتشكل هذه الأزمة فرصة فريدة لجامعة الدول العربية في ذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين، لإبراز فائدة وجودها بما يتجاوز إصدار بيانات الاستنكار والشجب العربية. وبإمكان حالة الطوارئ والاستنفار الحالية أن تعمل أيضا على إعادة تنشيط المبادرات الإقليمية في مستوى اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس في عام 1989، والذي هو الآن في حالة شبه سبات لا سيما بعد أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب، وأزمة الصحراء الغربية التي تبقى قضية تحت رعاية الأمم المتحدة.

تقديرات منظمة العمل الدولية: ارتفاع عدد العاطلين قد يبلغ 25 مليون عاطل عبر العالم منها 5 ملايين عاطل بالمنطقة العربية

ذهبت تقديرات منظمة العمل الدولية في منتصف شهر مارس/أذار 2020، إلى وجود سيناريوهين للزيادة في عدد العاطلين بسبب أزمة وباء كورونا: سيناريو التفاؤل الذي يقدر الزيادة في عدد العاطلين المتوقع بنحو خمسة ملايين عاطل، أما النظرة التشاؤمية فتقدر وصول عدد المتضررين بالأزمة والذين سينضمون لصفوف العاطلين إلى نحو 25 مليون فردا.

وقد بنت المنظمة تقديراتها الأولية عن عدد العاطلين في شهر مارس/آذار على تقديرات الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي خلفت آنذاك نحو 22 مليون عاطل، لكن السيناريوهات مختلفة بين الأزمتين، فالأزمة المالية العالمية لعام 2008 كانت محددة المعالم، وتكاتفت فيها الجهود العالمية للخروج منها.

بينما أزمة كورونا 2020 -في ظل سيناريوهاتها المفتوحة- حملت منظمة العمل الدولية على القول -في تقريرها الصادر يوم 7 أبريل/نيسان 2020 - إنّ الأمر متوقف على التطورات المستقبلية للسيطرة على فيروس كورونا، وكذلك السياسات الاقتصادية المتبعة لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة.

ولذلك ترى المنظمة أن ثمّة خطرا كبيرا يتهدّد دول العالم من حيث ارتفاع عدد العاطلين، ليتجاوز الأمر التقديرات الأولية، ويتعدى بكثير حاجز 25 مليون عاطل مع نهاية 2020.

وبالنسبة للمنطقة العربية، فإن تقرير منظمة العمل الدولية يذهب إلى أن حصّتها من هذه التوقعات هي فقدان 8.1% من ساعات العمل، وبما يعادل خمسة ملايين وظيفة بدوام كامل، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف التقديرات التي أعلنتها منظمة أسكوا (المجموعة الاقتصادية لدول غرب آسيا) منتصف مارس/آذار 2020، حيث توقعت أن يزيد عدد العاطلين في المنطقة العربية بنهاية 2020 بنحو 1.7 مليون عاطل.

وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادي الأكثر تضررًا بسبب أزمة كورونا حسب تقديرات المنظمة حيث تراجعت ساعات العمل بنسبة 7.2% أي ما يعادل 125 مليون عامل بدوام كامل. ومن الطبيعي أن تتأثر هذه المنطقة بشكل كبير، بسبب كثافتها السكّانية، حيث تفيد التقديرات أن سكّان هذه المنطقة يمثلون نحو 56% من مجموع سكان العالم.

ولا يستثني تقرير منظمة العمل الدولية قطاعات معينة من الآثار السلبية المتعلقة بتقليص ساعات العمل، فالخطر يشمل قطاعات خدمات الإقامة والطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية.

ومن شأن فقدان الاقتصاد العالمي لهذه النسبة من ساعات العمل أن يلقي بظلاله السلبية على نسب النمو الاقتصادي التي قد تفوق معدلات تراجعها عما هو متوقع من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

الأنظمة التي لا تملك أنظمة رعاية اجتماعية مهددة بمزيد التبعية لدول أخرى

وتشير التقديرات الحديثة الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى توقع تبعات جديدة ستفرض نفسها على حكومات العالم، وستكون هذه التبعات أكبر على حكومات تلك المنطقة، حيث لا تمتلك نُظم رعاية اجتماعية تمكنّها من مواجهة التداعيات السلبية للأزمة، فضلًا عن هياكلها الاقتصادية المتهالكة. وقد طرح تقرير منظمة العمل الدولية أربع ركائز تنبني عليها سياسات مواجهة أزمة كورونا في المرحلة الحالية:

1 الركيزة الأولى

العمل على تحفيز الاقتصاد للحفاظ على مواطن الشغل والعمل على زيادة فرص التشغيل.

2 الركيزة الثانية

دعم الشركات والمحافظة على أجور العمال

3 الركيزة الثالثة

حماية العمال في أماكن العمل

4 الركيزة الرابعة

الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد حلول للمشاكل

وهذه أجندة لجأت إليها كافة الحكومات في الدول النامية والمتقدمة لمواجهة الآثار السلبية لأزمة كورونا. واختلفت وجهات كل دولة في دعم القطاعات التي تراها تضرّرت بشكل كبير، كما اختلفت قيم مبالغ الدعم المالي التي ضختها الحكومات لدعم اقتصادياتها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر ميزانية تحفيز لاقتصادها بنحو 2.2 تريليون دولار.

ولكن علينا أن ندرك أن الامتداد الزمني لمواجهة كورونا من شأنه أن يرهق الحكومات، بشكل كبير على مستوى تقديم المزيد من حزم التحفيز الاقتصادي، ولا سيما منها الدول النامية التي تعاني من أزمة مديونية وأزمة تمويل في نفس الوقت. وإذا استمرت أزمة كورونا إلى ما بعد 2020 ، لا يستبعد أن تعلن العديد من البلدان إفلاسها، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فضلًا عن عدم قدرتها على دعم اقتصادياتها الداخلية، وعلى تحفيزها بتقديم التمويل الحكومي.

تحذيرات المنظمة العالمية للصحة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حذرت المنظمة العالمية للصحة في منتصف مارس/آذار 2020 من أنّ جائحة كوفيد 19 لم تصل بعد إلى ذروتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤكدة ضرورة الاستعداد للأسوأ في أقرب وقت ممكن. وقد اشتكت المنظمة العالمية للصحة من أن دول المنطقة لم تقدم معلومات كافية عن الإصابات على الرغم من خطورة الوضع، وحثتها على بذل جهود أكبر لمكافحة فيروس كورونا.

فالانتشار السريع للفيروس في المنطقة العربية يعود بالأساس ، إلى العلاقات البشرية مع البلدان التي اجتاحها الوباء، وذلك بفعل حركية الهجرة المرتفعة والسريعة من وإلى شرق أسيا وإيران والدول الأوربية. كما يعود هذا الانتشار إلى الارتفاع السريع للكثافة السكانية لاسيما في العواصم العربية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على العمال المهاجرين الذين تفاقمت معاناتهم بعد انتشار الجائحة وتوقف حركة النقل الجوي والبحري وغلق الحدود البرية للدول وتعقدت أوضاعهم بسبب تشديد تدابير الحجر الصحي والمنزلي.

والملاحظ أنّ **معدل العمر في البلدان العربية يعد منخفضا مقارنة بالبلدان الآسيوية والأوروبية**، فعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات السكانية، أنّ العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد في الأردن هو 23,8، في مصر 24,6، في الجزائر 28,5 وفي المغرب 29,5، مقارنة بـ 47,3 في إيطاليا، و 44,9 في إسبانيا و 38,4 في الصين. وهو ما يفسر انخفاض عدد الوفيات الناجمة عن الوباء في البلدان العربية، حيث يبدو أن كبار السن هم الأكثر عرضة للخطر.

مع أنّ المنطقة العربية تتميّز بمعدلاتها المرتفعة نسبيا للأمراض المزمنة التي يمكن أن تزيد في عدد الوفيات خلال جائحة كوفيد 19، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري.

وكما هو الحال في العديد من دول العالم، تأخرت الحكومات العربية بعض الوقت قبل تقييم خطورة وباء كوفيد 19 واتخاذ خطوات لاحتوائه وللحدّ من انتشاره. ومع ذلك، بمجرد أن رأت أثار الوباء على بلدان أخرى، شهدت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضا من أشد تدابير العزل والإحتواء، (على الأقل على الورق). وشملت هذه التدابير إغلاق الحدود، وإلغاء الرحلات الجوية ، وإيقاف خطوط الطيران، وحجر السكان في منازلهم ، وإغلاق أماكن ودور العبادة، وحظر الصلوات الجماعية، وتعليق تصاريح العمل للعمال الأجانب ، وإعادة السياح إلى بلدانهم. وقد تمّ فرض أشكال مختلفة من حظر التجول في عدّة دول: حظر التجول الليلي في تونس منذ 18 مارس/آذار، وفي السعودية منذ يوم 23 مارس/آذار ، وفي مصر منذ 24 مارس/آذار، بينما أعلن حظر التجول في مدينة بغداد منذ 17 مارس/آذار. أمّا في الأردن فقد أعلن حظر التجول على مدار الساعة منذ 21 مارس/آذار اعتبارا لتفاقم حالات الإصابة. ومن المتوقع أن تزداد تدابير الاحتواء على المدى القصير مع انتشار الوباء حول العالم.

تراجع كبير لصوت منظمات العمال أمام إجراءات الحكومات الأحاديـة

أشارت تقارير إعلامية عدّة إلى أنّ ثمّة هناك ملاحظة مهمة في أزمة كورونا، وهي خفوت صوت العمال في العديد من دول العالم بما فيها الدول العربية التي تعيش وضعا سياسيا إستثنائيا في مجال ممارسة جملة من الحقوق المدنية والسياسية. وهذا ما وقعت ملاحظته في العديد من المناسبات، مثل مؤتمر سياتل 1999، أو في عقد مؤتمرات القمّة لمجموعة العشرين، أو اجتماعات مجموعة الثماني الصناعية.

فلم تسجّل اعتراضات من قبل منظمات العمال فيما يتعلق بأوضاعهم في ظل هذه الأزمة، وتعرض العديد منهم لفقدان أعمالهم وتشريدهم، كما حدث في الدول الأوروبية وأميركا.

وقد يكون السبب وراء ذلك ما يتمتعون به من وجود الحماية الاجتماعية، فضلًا عن اعتبارهم مشمولين بالاعتمادات المالية المخصصة للتحفيز الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما حصل مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمّ تقديم مبلغ ثلاثة آلاف دولار لكل أسرة متضررة تدفع لمرة واحدة.

وقد أقرّ تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في أفريل/نيسان 2020 ، أنّ الدول النامية ولاسيما التي تعاني تضخم عدد العاملين في القطاع غير المنظم، أنّ هذه الشريحة ستضرّر من تخفيض ساعات العمل التي قد تبلغ 6.7% على مستوى العالم في النصف الثاني من سنة 2020 .وبالتالي فلا يتوقع أن تحظى هذه الشريحة بالحماية الاجتماعية المناسبة.

ولذلك طالب تقرير منظمة العمل الدولية بالعمل على تقديم المساعدات النقدية والغذائية، لشريحة العاملين بالقطاع غير المنظم، خلال الفترة القادمة، وخاصة في الدول السائرة في طريق النمو.

فهل كل ما تتمناه منظمة العمل الدولية تدركه ؟ وكيف يتحقق ذلك في بلدان مثل الهند، أو باكستان، أو بنغلاديش، والعديد من البلدان السائرة نحو النمو والفقيرة ؟ وكيف يتحقق ذلك أيضًا في دولة مثل مصر وباقي الدول العربية غير النفطية ؟

وقد تكون الركيزة الرابعة التي اقترحها تقرير منظمة العمل الدولية المتمثلة في الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول، صعبة التحقق في الدول التي لا تتمتع بوجود نظام ديمقراطي، ومنظمات أصحاب العمل فيها شديدة الارتباط بالسلطة، ولا تسمح بمشاركة المجتمع المدني في صناعة واتخاذ القرار.

ولذلك وصف صوت منظمات العمال والنقابات بالصوت الخافت، لاسيما في الدول السائرة نحو النمو، إن لم يكن منعدما. وقد اختلفت ردود أفعال أصحاب العمل في القطاع الخاص على قضية حماية العمال والحفاظ على أجورهم، في حين أنّ الأصل في مثل هذه القرارات أن تتمّ في إطار الحوار الثلاثي الذي يجمع الحكومات ومنظمات العمّال وأصحاب العمل.

وفي ظل هذه الأزمة يبدو أنّ نداء كارل ماركس "يا عمّال العالم اتحدوا" لم يعد يسمع في الحركات العمّالية. وقد يكون مرد ذلك لأنّ الأزمة أكبر من دائرة الصراع والحوار بين العمال وأصحاب العمل، بحكم أنها خارج إرادة الجميع، وتنال من صحة وحياة العمال وأصحاب العمل، والفقراء والأغنياء على حد سواء.

مبادرة "عملية تشاور عربية إقليمية" لمناقشة تأثيرات كورونا على المهاجرين والمغتربين

أكد ممثلو الدول الأعضاء في "عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء" أن التداعيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لوباء كورونا، سيكون لها تأثير كبير على المهاجرين والمغتربين، ممّا قد يؤدي على الأمد الطويل إلى تغيير ملامح الهجرة العالمية. جاء ذلك في البيان الصادر عن الاجتماع السادس لـ"عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء" الذي نظمته جامعة الدول العربية بتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة يوم 16 جويلية 2020، بشأن تأثير جائحة فيروس كورونا على المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية.

ونبّه المجتمعون في البيان الذي وزعته جامعة الدول العربية، إلى أنّ أوضاع العمالة المهاجرة ستتأثر، وسيتراجع دورها وإسهامها في دعم التنمية، ضمن عوامل أخرى، نتيجة فقدان فرص العمل وتدني مستويات الأجور، مما سيزيد التفاوت العالمي نتيجة تأثر تحويلات المهاجرين. وسيتم تشديد قيود السفر والاختبارات الطبية للمهاجرين واللاجئين، مع ما سينتج عن ذلك من انتشار للهجرة بطرق غير نظامية، وما يصاحبها من مخاطر الوقوع في أيدي المهربين وتجار البشر، مما سيزيد من هشاشة أوضاع هذه الفئات. وأشار البيان إلى أن الأزمة أدّت بالفعل إلى تعليق مؤقت لإعادة توطين اللاجئين، بالإضافة إلى التأثير على حجم المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين.

وثمّن ممثلو الدول الأعضاء، في "عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء"، ما جاء في بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، بتاريخ 6 مايو 2020، بشأن اللاجئين والنازحين والمغتربين، وذلك في ظل الأوضاع غير المسبوقة التي يشهدها العالم بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على جميع مناحي الحياة، والتي تأتي في ظل استمرار تفاقم أزمة اللجوء والنزوح في المنطقة العربية.

وأكدوا أهمية استمرار التعاون والتنسيق مع المنظمات الأممية والدولية والإقليمية وفي ما بين الدول الأعضاء، لضمان توفير سبل الرعاية والحماية للمهاجرين والمغتربين واللاجئين والنازحين، لاسيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللجوء، ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون الذين شُردوا من ديارهم عام 1948، ويعانون من الفقر وغياب شبكة الأمان المطلوبة لامتصاص الصدمات المالية والطبية التي أحدثتها جائحة كورونا.

ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا". وأكدوا أهميّة العمل من الآن على تخفيف آثار الأزمة على المهاجرين والمغتربين واللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، من خلال التعاون والتنسيق والحوار والبرامج المشتركة بين مختلف الأطراف ذات الصلة، وعلى رأسها دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد/ الدول المضيفة.

ودعوا إلى أن تقوم المنظمات الأممية والدولية والإقليمية المعنية بلعب دور فعّال في تعزيز الشراكة فيما بينها، والتنسيق بين الدول للتوعية بالمخاطر التي تواجه المهاجرين واللاجئين والنازحين، وكذلك ضمان الاسترشاد بالمواثيق والاتفاقات الدولية والخطط العالمية ذات الصلة، والعمل على تنفيذ أهدافها ومبادئها لحماية المهاجرين واللاجئين والحفاظ على حقوقهم، وعلى رأسها خطة التنمية المستدامة الممتدة إلى سنة 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومبادئ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

كما أكّدوا على أهميّة العمل على احتواء الوضع وتوفير الحماية اللازمة لهذه الفئات من الآثار الأشد حدّة لكورونا، خاصةً في ظل وجود توقعات بأن يشهد العالم مرحلة ثانية لانتشار الفيروس، وذلك عن طريق تزويدهم بالاحتياجات الأساسية، ضمن الموارد المتوفرة، كالغذاء والماء وأدوات النظافة الشخصية والرعاية الصحية، وضرورة استمرار حملات التوعية الموجهة لهم حول مخاطر فيروس كورونا، بالإضافة إلى توفير المنصات الالكترونية الإقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات والممارسات الجيدة بين الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، حول طرق احتواء الأزمة والاستجابة لاحتياجاتهم.

وأبرزوا أهمية مراعاة التداعيات الاقتصادية غير المباشرة للجائحة، كانخفاض إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين وانعكاس ذلك سلباً على أسرهم ودولهم الأصلية، مشيرين إلى أهمية الحد من أثر هذه التداعيات وتخفيف انعكاساتها في إطار علاقة الترابط بين الهجرة والتنمية، بما في ذلك الدعوة إلى تعليق الإعادة القسرية للمهاجرين في زمن الجائحة، وفقاً للبيان الصادر عن شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

ونبهوا إلى خصوصية وضع الدول العربية المستضيفة للاجئين، والتي يوجد بها ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، بما في ذلك 5.6 ملايين لاجئ فلسطيني، والضغوط والأعباء المضاعفة الواقعة على كاهل النظم الصحية والاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والسلم الاجتماعي في هذه الدول. وأكدوا أهمية مبدأ التضامن الدولي مع الدول المستضيفة للاجئين والمسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

ونادوا بأن لا تؤثر ما تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من توجيه لمواردها المالية من أجل مكافحة جائحة كورونا على المساعدات الإنسانية المخصصة لأزمات اللجوء والنزوح واحتياجات المهاجرين العائدين إلى بلدانهم واللاجئين والنازحين.

تأثيرات كورونا على المهاجرين من وإلى آسيا والمنطقة العربية

مازال الجمود يسيطر على الأنشطة الاقتصادية والتجارية من آسيا وإليها ، القارة التي كانت مصدر وباء كوفيد 19، فالصين الدولة التي انتشر فيها الفيروس مطلع شهر ديسمبر 2019 ، اضطرت لتأمين نسبة كبيرة من عمالها المنتشرين عبر العالم ، والذين هاجروا بطريقة نظامية إلى العديد من الدول العربية كتحضير منها لتوقف الرحلات الجوية والبحرية والبرية عبر المعابر الحدودية.

فلقد أثارت موجة وباء كورونا مخاوف عديدة خارج الصين من تأثيره على اللاجئين المستضعفين والمهاجرين في البلدان التي تعصف بها النزاعات.

ونتيجة لتلك الموجة وجدت الصين التي اكتسحت العالمين العربي والإفريقي باستثمارات هائلة، نفسها محاصرة بين انتشار كوفيد داخل البلاد، وبين مطالب إعادة عمالها لأراضيها ووقف مشاريعها مؤقتا.

وتشير الإحصائيات أوردتها تقارير إعلامية محليّة أنه خلال الأسبوع الماضي تصاعدت حالات الإصابات بفيروس كوفيد 19 بشكل كبير في إيران، حيث صدّرت إيران العديد من الإصابات لأكثر من 12 دولة حول العالم بما في ذلك العراق وأفغانستان ولبنان. ويعيش مالا يقل عن 12 مليون لاجئ بين العراق وسوريا ولبنان وتركيا، وهي دول مرتبطة بإيران إمّا عن طريق السفر المتكرر أو الهجرة غير الشرعية أو الحدود المشتركة أو الثلاثة معاً.

ويعيش في إيران أيضاً ما يقارب مليون لاجئ معظمهم من أفغانستان، وما يقدر بنحو 1.5 مليون إلى مليوني مهاجر غير شرعي، يعملون في الزراعة والري و ورشات البناء وغيرها من الأنشطة التجارية غير المقننة.

أمّا في تركيا فقد غادرها الآلاف من المهاجرين باتجاه أوروبا ولا يزالون عالقين على الحدود اليونانية التي ترفض دخولهم، وذلك بعد فتح تركيا حدودها في محاولة للضغط على أوروبا باستخدام اللاجئين.

وقال الدكتور محمد جواد، وهو باحث في إمبيريال كوليدج في لندن، ويدرس تأثير الصراع على الصحة العامة، إنّ آثار النزاع المسلح تؤدي إلى تفتيت نظام الصحة العامة والبنية التحتية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على حركية الهجرة عموما وعلى الأيدي العاملة المهاجرة على وجه الخصوص.

ويرى الدكتور آدم كوتس، أخصائي الصحة العامة بجامعة "كامبريدج" ، أن اللاجئين معرضون بشكل خاص للإصابة بفيروس كورونا أو حتى غيره من الأمراض، وذلك بسبب التنقلات عبر العالم وعدم الاستقرار والعيش في ظروف كثافة وازدحام، وغياب وسائل الصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية وبرامج التلقيح. وأشار إلى أنّه في أغلب الأوقات يتمّ صرف النظر واستبعاد اللاجئين من التخطيط للتأهب للكوارث والأوبئة، ويشكل الحصول على المعلومات المتعلقة باللاجئين والمهاجرين تحدياً كبيراً.

السعودية تغلق أجوائها أمام 20 مليون حاج ومئات الآلاف من العمال العرب والأسيويين

في غضون أسابيع قليلة أثرت جائحة فيروس كورونا على اقتصاديات المنطقة بصورة مباشرة، فقد تلقى قطاع السياحة الضربة الأولى مع إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية في بعض الدول العربية التي تعتمد على السياحة كمورد أساسي للدخل ولفرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت المملكة العربية السعودية ، وهي الدولة العربية التي تشغل مئات الآلاف من العمالة المهاجرة من أسيا والشرق الأوسط، في 4 مارس/آذار 2020 بتعليق إصدار تأشيرات العمرة وكذلك زيارة الحرم النبوي في المدينة المنورة بسبب انتشار فيروس كورونا. ومن جهة أخرى، قد اضطرت المملكة العربية السعودية إلى إلغاء موسم أداء الحج في شهر يوليو/تموز2020. وأدت هذه التدابير إلى منع تنقل نحو 20 مليون حاج ومعتمر، وإلى توقف جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي تترتب على ذلك داخل وخارج المملكة العربية السعودية.

ويعد قطاع السياحة موردا هاما للعمال النظاميين وغيرهم ، نظرا لأهمية قطاع السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بعض الدول العربية ، فهذا القطاع يساهم بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي 15٪ في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، و 14٪ في الأردن، و 12٪ في تونس و 8٪ في المغرب. وبما أنّ السياحة قطاع يتطلب عمالة كثيرة، فإن الشلل شبه الكامل لنشاطها الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية الناتجة عن فيروس كورونا يمثل ضربة قاسية لليد العاملة وسبل العيش لعدد كبير من الأسر في تلك البلدان.

ويأتي هذا بعد أن تنبأت التوقعات في بداية العام الحالي بنمو كبير في عائدات السياحة في جميع أنحاء المنطقة خلال عام .2020 و لكن في أسابيع قليلة تحطمت هذه التوقّعات المتفائلة.

وكأنّ هذا لم يكن كافيا ، إذ تفاقمت أزمة كوفيد 19 بفعل حرب أسعار النفط التي شنتها المملكة العربية السعودية في 7 مارس / آذار2020، والتي أدت إلى هبوط سعر النفط الخام إلى أدنى مستوى له منذ نحو 20 عاماً (حوالي 25 دولاراً للبرميل). وممّا تسبب في ذلك انخفاض الطلب من الصين، المستورد الرئيسي للنفط السعودي ، بمجرد أن اجتاحها فيروس كوفيد19 ،

ممّا جعل السلطات السعودية تسعى إلى التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج مع الدول الأخرى المنتجة للنفط. لكنّ روسيا رفضت التخفيض في إنتاجها فقابلت المملكة العربية سعودية ذلك باتخاذ قرار بزيادة إنتاجها وتقديم تخفيظات للمشترين من أجل الحصول على حصّة أكبر من السوق. وكان ردّ روسيا على ذلك أن قامت بدورها بزيادة إنتاجها من النفط. وقد أدّى هذا العرض المفرط للنفط ، الذي تزامن مع التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد 19 إلى انهيار مفاجئ لأسعار النفط، وهو أمر لم يتم التنبؤ به في أيّ من التوقعات الرّئيسية في بداية السنة.

وتستقطب المملكة العربية السعودية وحدها أكثر من 11.1 مليون عامل وافد، معظمهم من الدول الآسيوية، وتصل نسبة العمالة الوافدة فيها إلى 76.7%، بينما تصل في دولة الإمارات إلى 90%، وفي دولة الكويت بلغت النسبة 69.3%، في حين تصل إلى نحو 80.9% في سلطنة عُمان، وإلى 94.4% في دولة قطر، وتقترب من 73.5% في دولة البحرين، وفق معطيات نشرتها صحيفة "أخبار الخليج" البحرينية. وقد ارتفع حجم العمالة الهندية في دول الخليج في أربعة عقود من نحو 250 ألف عامل في عام 1975 إلى قرابة 8 ملايين عامل في الوقت الحاضر، مستفيدين من فرص العمل في السوق الخليجية.

ويُعد عمل الجالية الفلبينية في دول مجلس التعاون الخليجي لافتا ؛ إذ تستقطب السعودية والإمارات معاً نحو 40% من العمالة الفلبينية العاملة خارج الفلبين. وفي ما يخص العمالة الوافدة من الدول العربية تستقطب السعودية على وجه الخصوص أعداداً ضخمة من العمالة من مصر واليمن والسودان. على الرغم من ذلك يشكِّل عامل البطالة أو معضلة إيجاد فرص عمل مناسبة لمواطني بعض دول مجلس التعاون تحدياً لبقاء العمالة الوافدة بالمستويات الحالية.

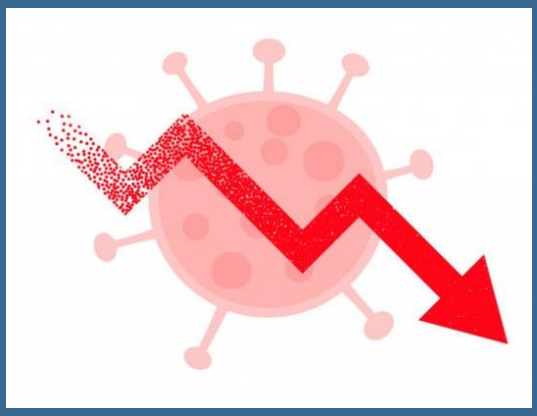

الإمارات تهدّد الدول الأسيوية التي ترفض إجلاء رعاياها من العمال المهاجرين

أعلنت دولة الإمارات مطلع أفريل/نيسان 2020 أنّها ستعيد النظر في العلاقات المتعلقة بالعمالة مع الدول التي ترفض إجلاء مواطنيها المهاجرين لديها، بمن فيهم الذين فقدوا وظائفهم أو الذين حصلوا على إجازات عمل، وذلك بعد أن صرح سفير الهند وسفير باكستان في الإمارات أن بلديهما غير مستعدين لذلك بعد.

وذكرت وكالة "رويترز للأنباء" أن باكستان شرعت بعد في إعادة بعض مواطنيها من الإمارات. وقالت القنصلية العامة الباكستانية في دبي في صفحتها على "تويتر"، إن أول رحلة للخطوط الجوية الدولية الباكستانية غادرت منتصف شهر أبريل/نيسان 2020 متجهة إلى إسلام أباد وعلى متنها 227 راكبا عالقا من دبي وإمارات أخرى. وذكرت صحيفتان إماراتيتان أن أكثر من 40 ألف مهاجر باكستاني في الإمارات سجّلوا أسماءهم لدى القنصلية الباكستانية للعودة إلى بلدهم.

وأعلنت الإمارات ودول خليجية أخرى زيادة في حالات العدوى بين العمال المهاجرين من أصحاب الدخل المنخفض الذين يعيشون في مساكن مكتظة. وتحركت بعض هذه الدول لإعادة إسكانهم في مبيتات مدارس أو في مراكز إيواء، وحاولت ترتيب رحلات لإعادتهم إلى دولهم.

ويمثل ملايين العمال الأجانب، وكثير منهم آسيويون، ركيزة الاقتصادات بمنطقة الخليج ويعملون في قطاعات عطلها انتشار الفيروس.

مخاوف من عودة 8.5 مليون عامل مهاجر هندي

نقلت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية أن الهند سخّرت الطيران الوطني والسفن البحرية لنقل مواطنيها المهاجرين العالقين. ومن بين جميع مصدري رأس المال البشري، يلاحظ أنّ الهند لديها سبب خاص للقلق بشأن عودة المهاجرين، ذلك أنّ لديها في الخليج 8.5 ملايين مهاجرهندي، من المتوقع أن يعود منهم 500 ألف إلى مقاطعة واحدة هي كيرلا.

وتعتبر ولاية كيرلا، من نواحٍ عديدة، مثالا رئيسيا على الفوائد التي تجنيها البلدان عندما يجد عدد كبير من مواطنيها فرص عمل في الخارج، من جهة، وعلى التحديات التي قد يواجهها البلد عندما تحدث الهجرة العكسية، من جهة أخرى. ويرى "إيرودايا راجان"، الأستاذ في مركز دراسات التنمية في ولاية كيرلا، " أنّ الحكومة تقلل من شأن عدد المهاجرين العائدين، إذ يتوقع عودة 1.5 مليون مهاجر هندي على الأقل، وأشار إلى أن الهند ستواجه كارثة بطالة كبيرة، لكن صنّاع السياسة الحقيقيين لا يأخذون ذلك على محمل الجد.

وتوازيا مع ذلك، نصحت منظمة العمل الدولية بلدان المنشأ للمهاجرين بالاستعداد للاستفادة من مهارات العائدين في تطوير التنمية والنمو الوطنيين، وقد يكون الانتقال أصعب بالنسبة إلى المهاجرين العائدين. أمّا ملايين المهاجرين الذين تمكنوا من العمل في الخليج وتحسين وضعهم الاجتماعي هناك، فقد أعلن فيروس كورونا نهاية هذا العصر بالنسبة لهم.

مسؤول كويتي: " إحالة تجار الإقامة على القضاء بسبب إغراقهم البلاد بالعمالة (الأيدي العاملة) الأجنبية "

اتخذت دولة الكويت عديد التدابير لمواجهة فيروس كورونا من ذلك حظر التجول الجزئي وإيقاف الدراسة ومنع التجمعات وإلغاء الفعاليات الكبيرة، وتيسير المعاملات الحكومية والحدّ من استغلال العمالة والمقيمين بالكويت ، وإعادة مواطنيها العالقين في الخارج.

وفي هذا السياق أقدمت السلط الكويتية على إحالة ما أسمتهم بـ" تجار الإقامة " على التحقيق القضائي، محملة إياهم سبب تضخم العمالة الأجنبية بالكويت، حسب ما أشارت إليه البيانات الرّسمية.

ويرى النائب في مجلس الأمة الكويتي حمود الخضير، أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية "كانت على مستوى الحدث وفاقت التوقعات من حيث الأداء والمتابعة.."، وأشار في حوار مع "الخليج أونلاين"، إلى أن دولة الكويت كانت سبّاقة في طرح عديد من المبادرات، وفي مقدمتها "تحقيق الأمن الغذائي بين دول مجلس التعاون الخليجي.."، وأضاف أنّ " أزمة كورونا فرضت على الدولة مواجهة ومعالجة كثير من الأمور التي باتت مستحقة بعد أن ننتهي من هذه الأزمة الصحية، وعلى رأس ذلك معالجة وضبط التركيبة السكانية، ومحاربة تجار الإقامات الذين كانوا سبباً في إغراق البلاد بالعمالة الهامشية التي كانت تشكّل النسبة الأكبر من الإصابات بالفيروس من إجمالي عدد المصابين، وبالفعل اتخذت الحكومة قرارات تقضي بإحالة بعض هؤلاء المجرمين بحق الكويت إلى الجهات القضائية، تمهيداً لمحاسبتهم على ما اقترفوه من جرائم بحق الكويت وبحق المقيمين أنفسهم الذين كانوا ضحية هؤلاء التجار، كما تم إغلاق وسحب تراخيص شركاتهم، وهناك توجُّه داخل مجلس الأمة إلى تعديل القوانين التي يمكن أن تحد من هذه التجارة البائسة وتفرض غرامات وعقوبات مشددة بحقهم، كما تقنن دخول العمالة الوافدة إلى البلاد.".

سلطنة عمان تأمر باستبدال العمال الأجانب بمواطنيها لمواجهة تداعيات كورونا على اقتصادها

أمهلت وزارة المالية بسلطنة عمان شركات القطاع العام حتى تموز/يوليو 2021 لوضع جداول زمنية لتعويض الموظفين الأجانب بمواطنين عمانيين في جميع المناصب بما فيها الإدارية لتخفيض نسب البطالة. وذكرت الوزارة أنّ أعداداً كبيرة من الأجانب لا تزال تشغل مناصب إدارية في الشركات التي تديرها الدولة. ويأتي هذا القرار، استجابة لأوامر سلطنة عمان للشركات المملوكة للدولة، بتسريع استبدال الموظفين الأجانب بعمانيين، لا سيما في المناصب العليا، وذلك بهدف توفير الوظائف لمواطنيها نتيجة لتداعيات أزمة كورونا على سوق النفط. ويشكّل الأجانب أكثر من 40 في المائة من سكان عمان البالغ عددهم 4.6 ملايين نسمة، وقد أدّوا دورا رئيسيا في تنمية هذه الدولة الخليجية لعدة عقود.

ويعدّ الاقتصاد العماني من أكثر اقتصادات المنطقة تأثرًا بأزمة كورونا، لارتباطه المباشر باقتصاد الصين، حاضنة فيروس كورونا وموطنها الأول،

حيث تصدّر مسقط قرابة 45.1% من بضائعها إلى الصين، هذا وسط توقعات بتراجع معدلات النمو التي أعلنتها المؤسسات المالية قبل ذلك.

وحسب مؤسسة "أوكسفورد إيكونوميكس" فقد تراجع متوسط توقعات النمو في سلطنة عمان، إلى 1% في 2019 و1.7% في 2020 و2.3% في 2021، مقابل التوقعات الصادرة قبل ثلاثة أشهر التي كانت تنتظر نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بنسبة 1.3% في 2019 و3.2% في 2020 و3% في 2021.

ومن ناحية أخرى، فإنّ من عوامل الأزمة الانهيار الكبير في أسعار النفط في ظل تراجع الطلب عليه عالميًا، وهو ما يضع الدول المنتجة تحت ضغط كبير لإجراء مزيد من التخفيضات، الأمر جعل وزير النفط العماني محمد الرمحي يطلب القيام بخفض قصير وأكبر لإنتاج النفط حتى نهاية جوان/حزيران 2020، للحد من خسائر السلطنة بسبب هبوط سعر برميل النفط إلى ما دون 30 دولارًا للبرميل.

وتعتمد سلطنة عمان اعتمادا كبيرا على العائد من بيع النفط الخام الذي يبلغ معدل إنتاجه قرابة 30 مليون برميل، خلال جويلية/ يوليو الماضي، تستورد الصين وحدها 78.4% من إجمالي إنتاجه وقد ترتفع هذه النسبة إلى 85% في بعض الأحيان، وهو ما يزيد الأزمة تفاقما.

وينسحب الأمر نفسه على الغاز الذي من المتوقع أن تبلغ نسبة التراجع في طلب الصين له بنسبة 2% خلال هذا العام، علمًا بأن واردات الصين من الغاز سنويًا تتجاوز 82 مليون طن، وهو ما يعني خسارة كبيرة يتوقّع أن تواجهها سلطنة عمان التي تعد أحد أكبر عشرة مصدرين للغاز المسال في العالم.

من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنّ نحو 25 مليون مهاجر أجنبي، معظمهم من الآسياويين، يعيشون في ممالك وإمارات الخليج. لكنّ هذه المنطقة الغنية بالنفط تضرّرت بشدة من انخفاض أسعار الخام منذ عام 2014، وتعرّضت لضربة جديدة إثر تفشي فيروس كورونا المستجد وما انجرّ عنه من تأثير كبير على الأسواق العالمية.

وفي مواجهة الركود الاقتصادي والانخفاض الحاد في عائدات النفط، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي(سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين) إلى تأمين وظائف لمواطنيها، وإلى تنويع اقتصاداتها وادماج الملايين من مواطنيها الخريجين الجدد في سوق العمل وقد أصدرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي تشريعات تهدف إلى منح المواطنين الأفضلية على الأجانب في الانتداب في القطاعين العام والخاص.

البحرين : وزير الداخلية يدعو المحافظات لوضع آليـة لتخفيف كثافة العمالة الأجنبية

أشارت آخر الإحصائيات الصادرة عن هيئة المعلومات والحوكمة الإلكترونية، منتصف مارس/آذار 2020، إلى تراجع عدد سكان البحرين إلى مليون و484 ألف نسمة خلال عام 2019، بعد أن كان عددهم يصل إلى نحو مليون و503 آلاف نسمة خلال عام 2018.

وشكل البحرينيون ما نسبته 47.3% من إجمالي عدد السكان، إذ بلغ عددهم نحو 702 ألف نسمة، بارتفاع 1.7% سنة 2019، في حين كانت نسبة المواطنين البحرينيين تصل إلى 45.9% من إجمالي عدد السكان خلال عام 2018.

وبلغ عدد الأجانب في البحرين - وفق إحصائيات 2019، 782 ألفاً بانخفاض حوالي 4%، وذلك بعد أن كان عددهم في عام 2018 نحو 813 ألفا.

وسجلت البحرين إصابة 887 شخصاً بفيروس كورونا، قالت إن 519 منهم تعافوا من المرض، في حين توفي 5 آخرون، إلى غاية 10 أفريل/نيسان 2020.

وأفادت وسائل إعلام بحرينية أنّ وزير الداخلية أكّد خلال اجتماع عقده مع المحافظين في 9 أفريل/نيسان 2020، أهمية حصر المحافظات لهذه العمالة ومواقع سكنها، والمواقع التي ستوزَّع عليها هذه العمالة، وكذلك احتياجات كل فرد منهم، تمهيداً لتنفيذ الإجراءات اللازمة، وهو الأمر الذي يتطلب تشكيل فرق عمل بكل محافظة، تضم ممثلي الجهات المعنيّة.

وقد لجأت الحكومة البحرينية في هذا الظرف إلى "صندوق التعطل" (البطالة)، الذي يساهم العمال في تمويله من أجورهم ، وهو صندوق يتمثل دوره في حماية العمّال من البطالة والآثار الإجتماعية المترتبة عنها، استباقاً لشبح التعثر وإغلاق عديد المؤسسات والشركات، وتجنيب فقدان العمّال لوظائفهم.

وفي 23 مارس/آذار 2020، تقدَّم عدد من النواب البحرينيين باقتراح مستعجل، يدعو الحكومة متمثلةً بهيئة تنظيم سوق العمل إلى منح العمالة السائبة مهلة لتصحيح أوضاعهم غير القانونية ولمغادرة البحرين، قصد منع انتشار فيروس كوفيد 19.

وذكر مقدمو المقترح الذي تبنَّته كتلة "الأصالة" في المذكرة التوضيحية، أن العدد الهائل للعمالة السائبة، "قد يؤدي إلى ظهور بؤرة لتفشي الفيروس، بسبب الاختلاط العشوائي بينهم، إلى جانب عدم القدرة على ضبط تلك العمالة بمعرفة عناوين سكنهم أو أعدادهم أو الأعمال التي يقومون بها.

وفي 2 أفريل/نيسان 2020، أطلقت هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين فترة سماح لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة بجميع فئاتها، " وذلك تماشياً مع السياسة العامة للبلاد والجهود التي تُبذل للحدّ من الآثار السلبية الإنسانية والاقتصادية، في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة المتعلقة بانتشار فيروس كورنا الجديد ". وأكّدت الهيئة أنّه تمّ التنسيق مع الجهات المعنية كافة بالدولة للبدء الفوري في تطبيق فترة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة (فترة السماح) والتي ستستمر حتى نهاية العام الجاري (2020)، على أن تشمل العمالة المخالفة بأنواعها كافة، وفقاً لوكالة أنباء البحرين "بنا".

لبنان : دعاوى للحد من تواجد العمالة الأسيوية والعربية في لبنان إلى النصف لوقف تحويل العملة

في سياق التوجه إلى الاستغناء عن العمالة الأجنبية وتسريحها، تجدر الإشارة إلى التصريح الذي أدلى به الباحث اللبناني محمد شمس الدين إلى موقع " المركزية " والذي ذكر فيه أنه : " يوجد في لبنان نحو 400 ألف عامل مهاجر أجنبي من مصر وبنغلادش وأثيوبيا وسيريلنكا والهند وغيرها من البلدان، (باستثناء سوريا وفلسطين). منهم 280 ألف مقيم شرعي يحملون إجازات عمل وإقامة، ونحو 120 ألفا غير شرعيين، دخلوا بإجازات عمل ولم يجدّدوها عند انتهاء صلاحيتها، يحوّلون إلى بلدانهم سنوياً نحو مليار و200 ألف دولار". وأضاف أنّ البعض منهم يعمل في قطاعات ضرورية، لكن اللافت الفتيات العاملات في المنازل واللواتي يُعتَبَرن غير ضروريات في الكثير من الحالات، حيث قُدِّر عددهن عام 2018 بـ247 ألف عاملة منزلية، يحوّلن إلى بلدانهنّ نحو 660 مليون دولار سنوياً، أكثرهنّ أثيوبيات، تليهن بنغلادشيات، ثم فيليبينيات.

وتابع الباحث نفسه قائلا أنّه بالنسبة إلى العمّال السوريين والفلسطينيين فالوضع مختلف، ذلك أنّ المهاجر السوري حوّل الأموال أيضا، ولكن بعد الأزمة السورية، أحضر العمّال السوريون عائلاتهم الى لبنان، وبالتالي أصبحوا يصرفون الأموال. ويبلغ عدد العمال السوريين نحو 600 ألف، والفلسطينيين نحو 100 ألف، أي أن مجموع العمال الأجانب في لبنان ككل يناهز مليون و100 الف عامل.

ومن أجل الحدّ من تحويل الأموال "اللبنانية" إلى الخارج، يرى الباحث شمس الدين " أنّ على الدولة إعادة النظر في نوعية العمالة الأجنبية، والتمييز بين المهن التي يحتاج إليها لبنان والأخرى غير الضرورية التي يمكن للبناني العمل فيها، وأن يتمّ منع استقدام عمّال أجانب لبعض المهن، خاصة إذا كان اللبناني يقوم بالعمل نفسه، تماما كما يحصل في معظم الدول. ويمكن الاستغناء عن العمال الأجانب في قطاع البناء وبيع الخضار والنقل ومحطات المحروقات" ، ملاحظا أنّ استبدالهم بلبنانيين ينعكس إيجابا على الاقتصاد البلاد.

واعتبر شمس الدين " أنّ على العائلات اللبنانية الاستغناء عن العمالة المنزلية، التي تكلف العائلة مصاريف أخرى غير راتبها الشهري من معاملات وتذكرة السفر وتأمين وغيرها "، وقدّم اقتراحاً " بفرض ضريبة قيمتها عشرة آلاف دولار سنوياً عند استقدام أي عاملة منزلية، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض عددهن إلى النصف. فإذا كان لدينا اليوم 247 ألف عاملة منزلية، يصبح عددهن 125 ألفا، وتؤدي الضريبة إلى إضافة مليار و200 مليون دولار أميركي، تُخصص للمؤسسة الوطنية للاستخدام، كي تقدّم مساعدات للشباب العاطل عن العمل والخريجين الجدد، الى حين إيجاد فرصة عمل، للتخفيف من الأعباء الاجتماعية للبطالة. من يريد استقدام عاملة منزلية فليتحمل تكاليفها، ولننظر إلى كل الدول المتحضرة من أوروبا إلى أميركا إلى كندا لا نجد عاملات في المنازل والسبب ان ضريبتها باهظة. هذا ما علينا تطبيقه".

الفلبين تتكفل بإعادة مواطنيها من لبنان على حسابها

تكاد أزمة الدولار تتكرّر على لسان غالبية العمال المهاجرين في لبنان، سواء العاملات في الخدمة المنزلية أو العاملين في محطات الوقود والمعامل والشركات، التي تئن من الإنهيار الإقتصادي وباشر عدد منها تسريح موظفيها.

فقد نشر موقع " أورو نيوزعربي "، في هذا السياق مقالا استقصائيا بخصوص تأثيرات شح الدولار على العمالة الأجنبية بلبنان، حيث يعيش في لبنان أكثر من 250 ألفاً من عمال الخدمة المنزلية، بينهم أكثر من 186 ألف امرأة يحملن تصاريح عمل، تنحدر غالبيتهن من أسيا (الفيليبين وبنغلادش وسريلانكا) ومن أفريقيا وتحديدا من إثيوبيا. وحسب الموقع نفسه فإنّ هذا العدد لا يشمل آلافاً لا يحملون تصاريح عمل. وكثيرا ما ندّدت المنظمات الحقوقية والدول التي ينحدر منها العمال المهاجرون بظروف عملهم، ذلك أنّ نظام الكفالة في لبنان الذي يمنح أصحاب العمل وفق منظمة العفو الدولية "سيطرة شبه كاملة" على حياة عشرات الآلاف من عاملات المنازل المهاجرات، اللاتي يتعرضن لكافة أشكال الاستغلال وسوء المعاملة. ويتقاضى معظم العمال، لا سيما في مجال الخدمة المنزلية، رواتب ضعيفة تتراوح بين 150 دولاراً و 400 دولار شهرياً، تبعاً لجنسية العامل أو العاملة. وقد تأثرت رواتبهم جميعاً بسبب ندرة الدولار على وقع أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ البلاد، خاصة بعد إنفجار مرفأ بيروت الذي خلف خسائر مادية بلغت 6.5 مليار دولار أمريكي.

لقد بات عدد كبير منهم غير قادر على نيل راتبه بالدولار، بينما تحويله لدى الصرافين عملية خاسرة نظرا لتراجع قيمة الليرة اللبنانية، ولجوء أغلب المشغلين إلى دفع أجور العمال المهاجرين بالعملة المحلية. وإزاء هذا الواقع الذي يُرهق اللبنانيين والمقيمين على حدّ سواء، لا تعرف عاملات المنازل ما سيحمله المستقبل القريب لهن. ومن جراء الأزمة قررت سفارة الفليبين في بيروت في 5 ديسمبر/كانون الأول 2019 منح تذاكر سفر مجانية لرعاياها الراغبين بالمغادرة. وأعلنت أن أكثر من ألف فليبيني، غالبيتهم من النساء يرافقهن أطفال، قصدوا مقرها للتسجيل.

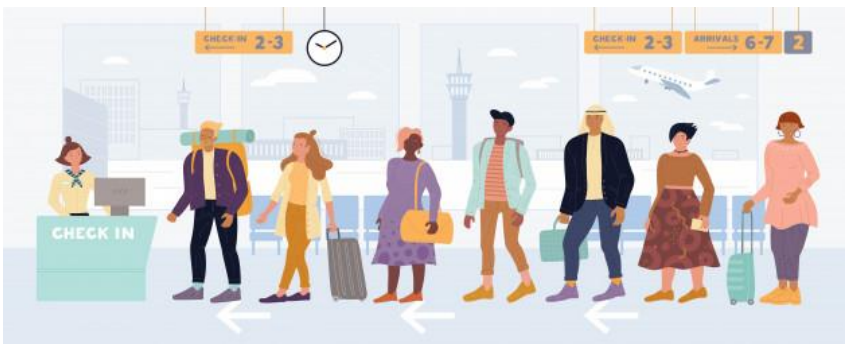

لا فرق بين وضع عاملات أسيويات نظاميات وغير نظاميات

وقد أشارت تقارير عديدة إلى أن عاملات المنازل بدول الشرق الأوسط العربية ، ومعظمهن يحملن جنسيات دول الفيليبين وسريلانكا وبنغلاديش، يتعرضن هنّ أيضا لضغوط قاسية: فالنظاميات منهن يعملن ويقمن لدى صاحب العمل، أو خارج منزله، أمّا العاملات غير النظاميات فغادرن أماكن عملهن.

واشتكت العاملات النظاميات من سوء معاملة أصحاب العمل لهن خلال الأزمة، ومن تحميلهن أعباء خدمة أعداد كبيرة من أفراد أسر مشغليهن، ومن طول مدّة العمل التي تصل إلى 16 ساعة يومياً، إضافة إلى أنهن لا يتمتعن بعطل أو حصص راحة، رغم ضخامة حجم العمل الذي يقمن به، لا سيما في مجال التعقيم والتنظيف المستمرة.

أمّا العاملات غير النّظاميات، فلا يملكن سبلاً لتوفير احتياجاتهن اليومية، وقد تواصل "تمكين" مع أكثر من 600 منهن شكون عجزهن عن توفير احتياجاتهن، وأكدت 30 أمّاً منهن عدم استطاعتهن توفير مستلزمات أطفالهن، إضافة إلى عدم قدرتهن على تسديد إيجارات مساكنهن، الأمر الذي يعرضهن للطرد.

وذكر تقرير أنّ عاملتي منازل إحداهما سريلانكية والأخرى فيليبينية أُصيبتا بفيروس كورونا، لاختلاطهما بمصابين، وتلقّيتا الرعاية الصحيّة في المستشفيات.

من ناحية أخرى لم تحصل عاملات صالونات تجميل وافدات على أجورهن أحيانا، التي يغطي جزء منها إعالتهن أسرهن في بلدانهن، ولم تستطعن تسديد إيجارات مساكنهن، وتلبية احتياجاتهن المعيشية، لامتناع أصحاب العمل عن صرف أجورهن.

وفي المناطق الصناعية المؤهلة، كان الغموض يسود واقع العمال الوافدين هناك، فعلى الرغم من أن معظم العمال يتسلمون أجورهم بداية كل شهر بين الرابع والسابع منه،

فإنّ ما اعترض العمال من إشكاليات في امتثالهم للحظر ضاعفت معاناتهم في تأمين حاجاتهم الضرورية.

ويعيش هؤلاء العمال تحت ضغط عدم توافر المواد الغذائية في المناطق المجاورة لأماكن إقامتهم، فعلى الرغم من رفع الحظر بين الساعة العاشرة صباحا والسادسة مساءا يومياً لقضاء الحاجيات، فإن تهافت المواطنين على السلع حرم العمال من نيل ما يحتاجون إليه، وعرّضهم لاستغلال بعض التجار، ببيعهم مواد منتهية الصلوحية، بأسعار مرتفعة أحياناً.

وتوصف وضعيات عاملات المنازل الإفريقيات في لبنان هنّ أيضا بأنّها قاسية بشكل خاص، فقد صرحت العاملة الأيثوبية باكالو (التي اشترطت عدم الكشف عن هويتها للحفاظ على عملها) ، وهي عاملة منزلية تبلغ من العمر 25 عاما تعمل في بيروت، بأنّ أرباب عملها تركوها خارج بوابات سفارة أثيوبيا دون أي تفسير، من دون أن يدفعوا لها راتبها أو حتى يسلموها جواز سفرها، وقد تلقى العديد من أبناء وطنها معاملة مماثلة خلال الأشهر القليلة الماضية،

ونتيجة لهذه الظروف، توفي عدد غير معروف من المعينات المنزليات عن طريق الإنتحار. ورغم ما مرّت به المهاجرة باكالو، فقد رفضت الكشف عن أسماء من تعمل لديهم على أمل أن تستعيد في يوم ما بعد انتهاء الأزمة وظيفتها ومستحقاتها، وقد أفادت بأن راتبها الشهري الذي لا يتجاوز 300 دولار مثل جزءا كبيرا من الأموال التي عاشت بها عائلتها في أثيوبيا. وفي هذا السياق يجدر التذكير بأنّ الاقتصاد اللبناني كان يعاني حالة فوضى واضطراب حتى قبل أن يظهر فيروس كورونا الذي عمّق أزمته وعجّل بانهياره، بفعل تراجع قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 80% مقابل الدولار الأميركي، ونتيجة لذلك استحال على اللبنانيين ضمان المحافظة على أنماط حياتهم فشرعوا في الاستغناء عن عمالهم المهاجرين بشكل جماعي.

الأردن: هكذا عقّد حظر التجوّل وضعية العمالة (اليد العاملة) الوافدة

أصدر مركز " تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان" تقريراً، يبيّن فيه واقع العمال المهاجرين الوافدين إلى الأردن، وظروف عيشهم للفترة مابين بين 18 مارس/ آذار و2 أفريل/ نيسان 2020، أي بعد إقرار الحكومة الأردنية حظرا للتجوّل ينطبق على الجميع، بمن فيهم العمال المهاجرين من مختلف الجنسيات العربية والآسيوية، ممّا تسبّب في وقف أجورهم وتدهور وضعهم الإجتماعي والإنساني. وقد رصد مركز " تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان" أحوال هؤلاء العمال، عن طريق استجوابات هاتفية، والاتصال بهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصّة، وهو الأمر الذي كشف عن وجود حالات إبعاد مهاجرين أو احتجاز إداري لهم.

وركّز التقرير الذي تناقلته مواقع إعلامية عديدة ، على أوضاع العمال المهاجرين المعيشية، بعد تعليق العمل في المنشآت العامة والخاصة، باستثناء قطاعات حيوية، سواء كانوا من أصحاب تصاريح العمل أم مخالفين. وأكّد التقرير تأثير الحظر على العمّال المهاجرين والعمال الأردنيين على حدّ سواء، اقتصادياً ومعيشياً، في ظل ندرة الحلول الرامية لحمايتهم في تلك الظروف الصعبة وحماية غير النظاميين منهم، وأصحاب تصاريح العمل المرن.

وكشف التقرير أنّ العمال المهاجرين المصريين، وهم الفئة الأكثر عدداً بين العمال المهاجرين في الأردن، اضطروا للتوقف عن العمل، وهو ما انجرّ عنه تناقص قدرتهم على توفير احتياجاتهم المعيشية، وتوقّف تحويلاتهم المالية إلى عائلاتهم في مصر.

وينتظر أن تواجه أسر المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية تأثيرات اقتصادية شديدة وانخفاضا في الدخل نتيجة توقف تحويلات المهاجرين المالية التي تعتمد الأسر في جميع أنحاء العالم عليها لتغطية نفقاتهم.

فعلى سبيل المثال ، يتوقع تقرير صادر عن البنك العالمي أن تنخفض تحويلات المهاجرين المالية بنسبة 19.7% إلى البلدان التي يتراوح مستوى دخلها بين المتوسط والمنخفض في 2020. بينما تتوقع مؤسسة (BBVA Mexico)انخفاضًا بنسبة 17% في التحويلات إلى المكسيك في 2020. وانخفض معدل التحويلات السنوية إلى بنغلاديش بنسبة 13% في مارس/ آذار 2020.

وأورد تقرير مركز " تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان" ، أن أحد العمال المصريين اشتكى من عدم حصوله على أجره حتى من قبل فرض حظر التجول، ذاكرا إلى أن صاحب عمله تذرّع بافتقاره إلى السيولة المالية،

كما وقع في المشكلة ذاتها مهاجرون عمّال في قطاعات مستثناة من الحظر، مثل محلات بيع البقالة والمخابز ومحطات المحروقات والخدمات المساندة. وذكر عاملان مصريان يقيمان في "مأدبا"، أحدهما بلا تصريح، إلاّ أنهما استمرا بعملهما في ورشة بالعاصمة عمّان طيلة أسبوع بعد إعلان الحظر، دون أن يكون لديهما ما يكفي من الطعام والتدفئة. ولم يتصلا برقم الطوارئ -رغم معرفتهما له- حتى لا يتعرّض المخالف لأي مسائلة.

وأشار المركز نفسه إلى أنّ بعض العمّال المهاجرين أحيلوا على إجازة إجبارية بدون راتب ، لغاية رفع الحظر وانتهاء تبعات أزمة "كورونا" والإجراءات المرتبطة بها، فحرموا هكذا من الأجور، ومن توفير متطلبات العيش. بينما أجّل بعض أصحاب العمل دفع أجور المهاجرين، حتى قبل قرار الحظر. واشتكى العمال المهاجرون أيضا من توقف وسائل النقل العام، ممّا تسبب في صعوبة وصولهم إلى مراكز عملهم، واضطروا إلى استعمال وسائل نقل عالية الكلفة.

وقد صرّح العمال المهاجرون غير النظاميين بأنهم لم يقدموا شكاوى إلى وزارة العمل، في شأن أوضاعهم، خوفاً من محاسبتهم على العمل من دون تصاريح.

مصر : أي مصير لـ10 ملايين مهاجر من "العمالة العائدة" (اليد العاملة العائدة) من الدول العربية والآسيوية؟

تعتبر مصر أكبر دولة من حيث عدد السكان في المنطقة يقطنها حوالي ربع سكان العالم العربي، وقد سجلت أحد أعلى أعداد الإصابات بفيروس كورونا بين الدول العربية وفقا للسلطات المصرية.

ومع ذلك، فإن الإحصائيات الرّسمية لم تقدم أي ضمان بشأن دقة بياناتها. ويبدو أن النظام المصري يؤكد ذلك بقراره طرد مراسلين من بعض وسائل الإعلام الدولية التي نشرت أنباء حول هذا الموضوع. وقد أظهرت وثيقة مسربة أن اثنين من كبار الضباط في القوات المسلحة المصرية توفيا نتيجة الإصابة بوباء كوفيد19، ممّا يشير إلى أن الوباء أكثر انتشاراً مما هو معلن. وفي ظل ندرة المعطيات الكافية يصعب الحصول على معلومات دقيقة حول وضع العمال المهاجرين في مصر.

ومن الأرجح أن يكون التأثير الإقتصادي لوباء كورونا على مصر كبيراً بسبب انخفاض إيرادات السياحة ، والهبوط المتوقع في حركة النقل البحري عبر قناة السويس وتضاؤل التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون المصريون من الدول النفطية ، وكل هذا سيؤثر سلبا على حجم العملة الأجنبية التي تحتاج إليها مصر بشدة لاستيراد مواد أولية وغذائية.

ومن المتوقع أن ينتشر فيروس كورونا بسرعة عبر المدن المصرية، خاصة في القاهرة، بسبب كثافتها السكانية العالية. وهناك أيضا خطر أن ينتشر الوباء داخل السجون المصرية المكتظة، حيث الظروف الصحيّة السيئة .

وتشير الإحصائيات الرسمية، إلى وجود 9.5 مليون عامل مصري مهاجر في الخارج، ففي يوليو/ تموز 2018، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في آخر إحصاء له حول المصريين في الخارج، أن عدد المغتربين منهم بلغ 9.5 مليون شخص، ويوجد النصيب الأكبر من العمالة (اليد العاملة) المصرية المهاجرة في الدول العربية بنحو 6.2 مليون شخص بنسبة 65.8 في المائة، بينما يقيم في الدول الأوروبية نحو 1.25 مليون مهاجر مصري بنسبة 44.8 في المائة.

وتفيد الإحصائيات نفسها بأنّه يوجد نحو 46.9 ألف مصري في الدول الأفريقية غير العربية، ويقيم نحو 14 ألفاً مهاجر مصري في البلدان الآسيوية، 25 في المائة منهم في الصين، بينما يقدر عدد المصريين المهاجرين في الولايات المتحدة بنحو مليون شخص. ويتوزع المهاجرون المصريون المقيمون في الدول العربية بين السعودية التي تحتل المرتبة الأولى (2.9 مليون شخص بنسبة 46.9 في المائة)، وبين الأردن (1.15 مليون شخص أي بنسبة 18.4 في المائة), أمّا الإمارات فيقيم فيها 765 ألف مهاجر مصري أي بنسبة 12.3 في المائة.

وتساهم العمالة المصرية المهاجرة في الخارج بتحويلاتها المالية مساهمة معتبرة في الرصيد المصري العام من العملة الصعبة الأجنبية، علاوة على أنّها ترفع عن كاهل الدولة عبء توفير فرص عمل جديدة. وقد بلغت تحويلات المصريين العاملين في الخارج، بحسب بيانات البنك المركزي المصري، نحو 26.8 مليار دولار نهاية عام 2019، بارتفاع قدره 1.3 مليار دولار عن سنة 2018، حيث بلغت التحويلات نحو 25.5 مليار دولار.

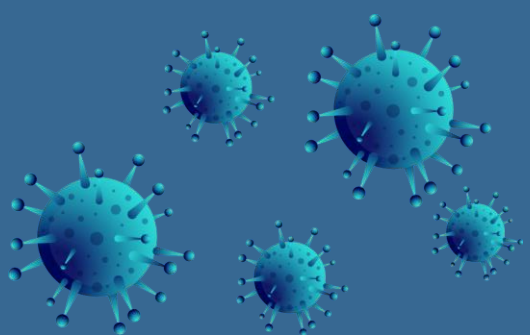

توقعات بارتفاع نسبة البطالة إلى 15 في المائة

توقعت دراسة، نشرتها " الأندبندت-عربية " أن تتراجع قيمة التحويلات في السنة المالية الحالية (2020) إلى 23.3 مليار دولار، تحقق منها بالفعل 13.67 مليار دولار خلال النصف الأول من العام، على أن يتحقق المبلغ المتبقي وهو 8.6 مليار دولار خلال النصف الثاني من نفس السنة. وأشارت الدراسة إلى أن هذا يعني أنّ التحويلات المالية للمهاجرين المصريين إلى بلادهم ستبلغ نحو 21.5 مليار دولار عام 2020. واشترطت الدراسة لتحقيق تلك الأرقام عدم رجوع العمال المصريين العالقين إلى بلادهم سواء كان ذلك بسبب الاستغناء عنهم أوعدم تجديد عقود عملهم في الخارج.

كما توقعت الدراسة مزيداً من الضغوط على سوق العمل في مصر بما يرفع معدل البطالة إلى 15 في المائة مع رجوع العمال المهاجرين المصريين من الخارج وضعف بنية سوق العمل المصرية، متوقعة أن تتفاقم المشكلة مع عودة المهاجرين المصريين من دول الخليج.

وأعلن البنك المركزي المصري أن رصيد احتياطي النقد الأجنبي لديه تراجع إلى نحو 36 مليار دولار في نهاية مايو/أيار 2020، مقابل نحو 37 مليار دولار في نهاية أبريل/نيسان 2020. وبذلك تراجع الاحتياطي المصري من العملة الأجنبية للشهر الثالث على التوالي ليفقد نحو 9.4 مليار دولار في 3 أشهر.

وصرّح وزير القوى العاملة المصري محمد سعفان، بأنّ أزمة فيروس كورونا وما صاحبها من تدابير وقائية لمنع تفشي الوباء تسببت في ارتفاع البطالة بنسبة 9.2 في المائة من نهاية مارس/آذار2020 إلى نهاية أفريل/نيسان 2020. وأوضح أنّ الوزارة ستعيد النظر في خطة خفض البطالة، حيث خططت لخفض البطالة في عام 2020-2021 من 1 إلى 1.5 في المائة، لتبلغ 6.3 في المائة من قوة العمل.

وأكّد أنّه تمّ اتخاذ استعدادات من قبل الوزارة في مستوى المديريات والمحافظات المصرية، من أجل استيعاب العمال المهاجرين المصريين العائدين إلى البلاد بسبب تداعيات أزمة كورونا، وأزمة مخالفي الإقامة في عدد من الدول وتنظيم رحلات خاصّة تيسيرا لعودتهم إلى بلدهم.

وأضاف أن خطة العمل التي أعدتها وزارته لمواجهة تأثيرات كورونا على عمّال مصر في الداخل والخارج، تتضمن استمرار سياسة التنسيق التي تنتهجها الوزارة مع شركات القطاع الخاص بغية توفير فرص عمل لفائدة الشباب العائدين نهائيا من الخارج مقابل أجور مناسبة، وبما يتلائم مع اختصاصاتهم واحتياجات أصحاب العمل.

وتابع قائلا: " الوزارة تتلقى بصفة دورية تقارير من غرفة عمليات مكاتب التمثيل العمالي في السفارات والقنصليات بالخارج، حول أوضاع أبنائنا، وذلك لحل أي مشكلات قد تواجههم، وضمان حصولهم على مستحقاتهم كاملة، وكذلك الرد على جميع استفساراتهم".

المغرب: مهاجرون خارج دائرة الاهتمام الرّسمي رغم قيمتهم الاقتصادية

ذكر أستاذ علم الاجتماع المهتم بالهجرة مهدي عليوة في تصريح إلى موقع " أورو- نيوز" بأنّ نحو "20 ألف مهاجر على الأقلّ "، أغلبهم من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء هم حاليا " في وضع يستدعي تدخلا إنسانيا عاجلا "، على الرغم من المبادرات التضامنية مع المهاجرين بشكل عام، وذلك نتيجة التوقف الاضطراري عن ممارسة مهن بسيطة في الغالب أو عدم الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي.

وصرّح رئيس جمعية " ائتلاف الجاليات الجنوب صحراوية بالمغرب " أوسمانا با، من جهته لوكالة فرانس براس " بأنّ الذين كانوا يمارسون التجارة اضطرّوا للتوقف عن نشاطهم بسبب الحجر الصحي دون أن تكون لهم موارد مالية ". وأضاف أنّ " الوضع أكثر صعوبة بالنسبة إلى المهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون في مخيمات وليس بوسعهم التنقل، ولا تستطيع الجمعيات المدنيّة الوصول إليهم لمدّ يد العون بسبب الحجر الصحي المفروض في المملكة منذ أسابيع..".

ويعمل جزء هام من الجالية الجنوب صحراوية بالمغرب في القطاع غير المنظم الذي يشكل أكثر من 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام للمملكة. ويعتمدون في عيشهم على مداخيل يحصلون عليها من مهن بسيطة كالتجارة المتجولة أو حراسة السيارات في الشوارع أو الخدمة في المنازل، من دون عقود عمل ولا ضمان اجتماعي.

ويسيطر عليهم الخوف بسبب الأزمة إذ هم عاجزون حتى عن الحصول على الغذاء كل يوم،

كما جاء على لسان الأستاذ مهدي عليوة الذي هو أيضا عضو مؤسس لجمعية مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع عن حقوق الأجانب.

وفضلا عن كونه محطة عبور، تحوّل المغرب تدريجيا إلى بلد إقامة بالنسبة لعدد من المهاجرين الجنوب صحراويين، الذين استفادوا على الخصوص من تسوية أوضاع 50 ألفا منهم منذ 2013، معظمهم من إفريقيا الغربية، بينما يقدّر عدد الموجودين الأفارقة في وضع غير نظامي بعدة آلاف.

وسواء كان المهاجرون الأفارقة في وضع نظامي أو غير نظامي، فإنهم يعانون جميعا من المشاكل الناجمة عن الشلل الاقتصادي بسبب أزمة كورونا الصحية، حسب ما أكّده أوسمانا با، رئيس جمعية ائتلاف الجاليات الجنوب صحراوية بالمغرب. وقد أوضحت إيمي لوكاكي، المسؤولة في جمعية مجلس المهاجرين الجنوب صحراويين أنّ هؤلاء "في حيرة من أمرهم. فالذين لا يملكون مدخرات يعانون المتاعب، بينما كانوا يتدبّرون أمرهم قبل الأزمة".

وفرض المغرب حجرا صحيّا منذ 20 مارس/آذار 2020، وهو حجر وقع تمديده إلى 20 ماي/ أيار2020 ، لمحاصرة وباء كورونا. وهو يقضي بالحدّ من التنقلات إلاّ في حالات مرخص لها، وسط مراقبة صارمة. وواجه المخالفون عقوبات بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر مع دفع غرامة أو إحدى العقوبتين. وصرف المغرب دعما ماليّا شهريا للمتوقفين عن العمل بسبب تداعيات الأزمة الصحية في القطاعين المنظم وغير المنظم، في حين لم يعلن عن أية إجراءات لفائدة العمال المهاجرين. وعبّر عليوة عن أسفه قائلاً "لأن لا أحد في الحكومة تطرّق لوضعهم على الرغم من كل ما بذله المغرب في سياسته في مجال الهجرة".

وينتظر أن يواجه المغرب انخفاضا كبيرا في الإيرادات من العملة الصعبة في عام 2020 ، حيث أعلنت المندوبية السامية للتخطيط في شهر مارس/آذار 2020، أنّه بالإضافة إلى تراجع مداخيل السياحة فإنّ من شأن الركود العالمي أن يؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة العاملين بالشرق الأوسط وأوربا وآسيا وأمريكا والتي تمثل أكثر من 06 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المغربي. ويأتي ذلك متزامنا مع توقعات بانخفاض الإنتاج الزراعي والفلاحي بسبب الجفاف الذي عرفته البلاد سنة 2019.

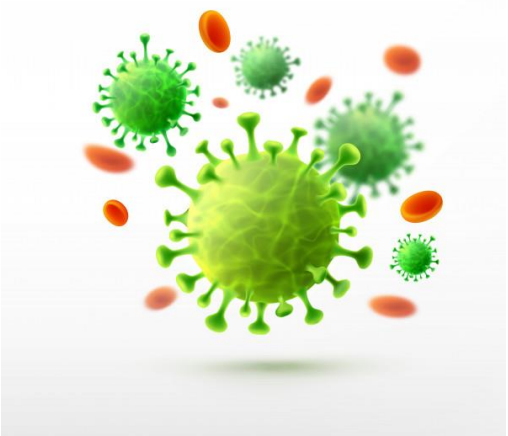

تأثيرات كوفيد19 على الدّول المغاربية النفطية

مثل الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة في ذروة جائحة كورونا مشكلة كبيرة أربكت ميزانيات الدول ذات الاقتصاد الريعي المعتمد على الدخل الناتج عن بيع النفط والغاز وهذا الوضع أثر ومازال يؤثر تأثيرا مباشرا لا على دول الخليج فحسب بل كذلك على الجزائر الدولة المغاربية. فمنذ أكثر من سنة، شهدت الجزائر احتجاجات شعبية واسعة النطاق تعرف باسم الحراك، لم يسبق لها مثيل من حيث مدّتها والموقف الحضاري الذي أظهره المتظاهرون على مدار أكثر من 56 أسبوعا متتاليا، فبسبب جائحة كورونا قرّر المتظاهرون تعليق المظاهرات الشعبية يوم 20 مارس/آذار 2020، نظرا إلى تزايد عدد الإصابات بوباء كورونا في الجزائر، ذلك أن هذا البلد لا يملك منظومة صحيّة فعّالة رغم المخصصات المالية الضخمة التي استثمرت فيها لها بفضل ارتفاع عائدات البترول والغاز في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، بل إن أوضاع هذه المنظومة تدهورت كثيرا بسبب استشراء الفساد فيها.

وإزاء انخفاض عائدات المحروقات وبالتالي انخفاض احتياطي البلد من العملة الصعبة وتزامنه مع تضخّم عدد الإصابات بفيروس كورونا، بادر الرئيس عبد المجيد تبون، بوضع خطة للإنعاش الاقتصادي والإجتماعي، وباتخاذ جملة من الإصلاحات تهدف إلى الزيادة في الأجر القاعدي للعمال وإعفاء العمال ذوي الدخل المحدود من الضرائب.

وبالرغم من تلك الاجراءات فإنّ دوران عجلة التنمية الإقتصادية تعطلت بعد أن كانت تستقطب العمال المهاجرين النظاميين. وتواصلت عمليات ترحيل المهاجرين غير النظامين، في وقت سجّل فيه ارتفاع مفاجئ في أعداد الشباب الذين ركبوا قوارب الهجرة إلى السواحل الإسبانية.

الشرق الأوسط : توقف مفاجئ للتحويلات المالية بشكل والبطالة تطال ملايين المهاجرين

ذكر تقرير نشرته مجلة " فورين بوليسي" أنّ اللبنانيين اعتادوا الاعتماد على العمال الإثيوبيين للقيام بأعمال ومهام منزلية كأخذ كلابهم في نزهة أو تنظيف المنازل ورعاية الأطفال بالبيوت. بينما اعتادت دول الخليج الغنية بالنفط توظيف مهاجري آسيا الجنوبية في قيادة السيارات وأشغال البناء والتنقيب على الموارد الباطنية الطبيعية، وغالبا ما تؤدي هذه الفئة من المهاجرين أعمال متعبة مقابل أجور زهيدة.

وقد أدّى توقف أنشطة الشركات لمدة طويلة والركود الاقتصادي في البلدان المضيفة نتيجة تفشي جائحة كورونا، إلى ترك عشرات ملايين المهاجرين في الشرق الأوسط عاطلين عن العمل أو في إجازة غير مدفوعة الأجر، وأجبرت الكثير منهم على العودة إلى أوطانهم التي تعاني بالفعل من الفقر وارتفاع نسب البطالة. وبالنظر إلى هذه المعطيات، أعرب خبراء عن خشيتهم من أن تكون لهذه الهجرة العكسية عواقب وخيمة على المهاجرين وبلدانهم الأصلية، وكذلك على البلدان المضيفة لهم.

وذكر التقرير نفسه أنّ المهاجرين الآسيويين والأفارقة في الشرق الأوسط ينفقون تحويلاتهم المالية في ما يعود عليهم بالنفع كالقروض لأقاربهم لانجاز مشاريع تجارية صغيرة، ولبناء منازل لآبائهم المسنين، ولدفع الرسوم المدرسية لأطفالهم. وما من شك أن بطالتهم سيكون لها تأثير مضاعف، حيث سيؤدي انخفاض تحويلاتهم المالية إلى تراجع الاستهلاك وتعثر المشاريع المحلية بسبب المصاعب.

توقّع البنك العالمي في تقرير صادر في أفريل/ نيسان2020 أن تتراجع التحويلات المالية الموجهة نحو الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة 20% هذا العام، وهي نسبة أكثر حدّة من نسبة 5% التي شهدها العالم بعد الركود الاقتصادي العالمي لسنة 2009.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العمال المهاجرين الوافدين إلى منطقة الخليج العربية يعيشون أوضاعا يسودها الغموض وعدم اليقين، نتيجة قوانين الهجرة القاسية واستمرار إجراءات الإغلاق العام في ظل جائحة كورونا الوبائية. لا سيما أنّ هذه الدول المضيفة تتنافس على إعادة أكبر عدد من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، سعيا منها إلى التخلص من واجب رعايتهم، كما ذكرت منظمات حقوقية. فهل تفي الحكومات الخليجية بوعودها المعلنة حول حماية العمال مهاجرين من انهيارات ماليّة حادة؟

ونقلت تقارير إعلامية قصة العامل حسان، عامل وافد من بنغلاديش، يعملُ ويعيش في الرياض في المملكة العربية السعودية. وهو يتشارك شقة مكونة من غرفة واحدة مع 11 شخص آخر، وها هم جميعهم في الحجرِ الصحي بعد أن جاءت نتيجةُ اختبار فيروس كورونا لواحد من زملائه في السكن إيجابية، بعد زيارة إلى المشفى عقب إصابته بسعال وحرارة مرتفعة.

يذكرُ حسان أن الشرطةَ أتت في ذلك المساءِ ووضعت المبنى تحت الحجرِ الصحي.

وبعد يومين، جاء طبيب ليجري اختبارات فيروس كورونا على جميعِ سكان المبنى، وبعد ثلاثة أيامٍ أخرى، اكتشف حسان أنه هو وأربعة آخرون من زملائه في السكنِ جاءت نتيجةُ اختبارهم إيجابية.

ويقول حسان، في مقابلة تلفزيونية عبر الهاتفِ، بعد أسبوعٍ من نتيجةِ اختباره الإيجابية: "لا أعاني من أي أعراض أشعر أحيانا في الليل بأن لديّ التهابا في الحلق، لكن بعد ذلك أفكّر بأن دماغي يخدعني. ما يقلقني أكثر هو المال".

وبينما هو في الحجرِ، تقدم له الحكومةُ المواد الغذائية، بيد أنّه غير واثقٍ مما ستكون عليه الظروف بمجردِ أن يتعافى ويتمكّن من العودة إلى شقتهِ، إذ أن شركته لم توضح متى سيستأنف العمل أو إن كان سيتلقى أجرا مقابل الأيام التي قضاها في الحجرِ.

وحسان ليس وحيدا في هذا الوضع، إذ أن منظمات حقوق الإنسان قلقة من أن ملايين العمالِ الوافدين في الخليجِ سيظلّون يتأثّرون بنسب متفاوتةٍ بعدمِ اليقين الاقتصادي طالما تُنفِّذُ الدولُ المضيفةُ تدابير احتواء للحد من انتشارِ حالات الإصابة بفيروس كورونا في المنطقةِ دون توضيح أوضاع المهاجرين.

ولا تستبعد بعض التوقعات، أن يتسبب النشاط التجاري سريع التغير نتيجة القيود الناجمة عن فيروس كورونا بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، في ارتفاع البطالة في الخليج بنسبة 13%، مع إمكانية أن يقع العبء الأكبر على الأجانب، ذلك أن المواطنين الخليجيين يعملون بشكل رئيسي في القطاع العام.

وصرّحت مديرة منظمة "مايغرت رايتس" رميا كلوش، أنّ هذا الوضع سيؤثر لا فقط على العمال ذوي الياقات الزرقاء فقط، بل سيؤثر أيضا على العمال المهاجرين من جميع الفئات ، وذلك بسبب استبعادهم الى حدّ كبير من برامج الحكومات. فقد جعلت شركة طيران الإمارات مثلا دولة الإمارات مركزا عالميا للسفر وللشغل، ولكن مع تعليق الرحلات الجوية واقتصارها على التنقلات الأساسية فقط - في المستقبل المنظور على الأقل- اضطرت الشركة الى تسريح آلاف العمال المهاجرين لتوفير المال بتجنب الخسائر.

فقد صرح مضيف طيران هندي مقيم في دبي، كان من بين الذين شملهم التسريح من طيران الإمارات، بأنه يكابد من أجل توفير إيجار مسكنه بينما ينتظر والداه المتقاعدان وأخته المريضة في وطنه الهند الراتب الشهري الذي كان يرسله إليهم. وقال في هذا الصدد إنّ "طيران الإمارات شركة عالمية تحقق الأرباح، ونحن من جعلناها مربحة، ولكنهم طردونا، لقد كان أمرا قاسيا علينا ".

النزاعات المسلحة تضع صنفا من المهاجرين خارج كل الحسابات

تواجه البلدان المتضررة من الحروب وضعا عصيباً في مراقبة من يدخل ويغادر أراضيها. ويرى باحثون أنّ فيروس كورونا يشكّل التحدّي الأكبر في هذه البلدان التي تعاني نظماً صحية ضعيفة. ويرى العلماء أن إتباع طرق الوقاية من الفيروس أفضل سبيل للسيطرة عليه، على الرغم من عدم التمكن من تطبيقها في بعض المخيمات بسبب المعاناة من التلوث والاكتظاظ.

ويتزايد الخوف في بلدان **مثل لبنان والعراق** اللذين لا يمكن إحصاء عدد اللاجئين فيهما، وعدد العمال والعاملات المنزليين، وفي الوقت نفسه لا يمتلكان نظاماً صحياً قوياً نتيجة الصراعات والإهمال السياسي، ولا توجد طريقة لمتابعة تطور الأوضاع بشكل مستمر من أجل تقديم استجابة قوية لاحتياجات الصحة العامة.

وقد فرّ من سوريا ما يقارب مليون شخص نحو الحدود التركية بسبب النزاع المستمر في سوريا، ويعاني هؤلاء الأشخاص أزمات إنسانية تفاقمت بعد انتشار فيروس كورونا رغم جهود المساعدات التي يتلقونها. ويرى الباحثون أن تفشي فيروس كورونا شمال غرب سوريا سيشكل كارثة، حيث يعيش النازحون دون مأوى أو في مخيمات مزدحمة بالسكان وتفتقر إلى المياه النظيفة.

ومن ناحية أخرى أطلقت وكالة الهجرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مؤخراً خطة مواجهة للجائحة تركز على المهاجرين كجزء من برامج التأهب ضدّ جائحة كورونا. وصرّحت جاكلين ويكيرز، مديرة صحة الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، بأنّه من الضروري إصدار رسائل التوعية بلغات مختلفة حتى تصل إلى مختلف المهاجرين واللاجئين، وأكدت أنه من المهم ضمان أن يتمكن الأشخاص من الإبلاغ عن أي عوارض تصيبهم دون الخوف من الاعتقال أو الترحيل. ويحث خبراء الصحة العامة المجتمع الدولي على مزيد الاهتمام بالأسباب التي قد تؤدي لإصابة اللاجئين والمهاجرين بكوفيد 19.

غير أنّ بعض الباحثين يرون أنّ السبب الرئيسي لتفشي الفيروس في الشرق الأوسط، هو حالة اللامبالاة الدولية تجاه هؤلاء الأفراد، وأن سبب تدهور الحالة الصحية للاجئين يعود إلى انخفاض الدعم الإنساني وتراجع الاهتمام السياسي من أوروبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وإلى حدّ الآن لم يجر أي نقاش صريح حول كيفية تأثير فيروس كورونا على اللاجئين والمهاجرين وحول التدابير المتخذة خلال فترة تفشي الوباء.

هيومن رايتس ووتش: كوفيد 19 كشف عقودا من الميز العنصري الممنهج

مع نهاية شهر جويلية/يوليو2020، تجاوز عدد الإصابات بفيروس كوفيد 19 في دولِ الخليجِ الـ 20 ألف إصابة و 150 حالة وفاة، بعدما واصلت الدول حظرها على معظمِ رحلات الركابِ الجوية ومدّدت عمليات الإغلاق الداخلي ومنعِ التجولِ لاحتواء عددِ حالات الإصابة المتزايدة.

وكما تقول، الباحثةُ في هيومن رايتس ووتش، هبة زيادين: "كشف هذا الوباء عقودا من الميز العنصري الممنهجِ وعمق معاناة العمالِ الوافدين الذين يواجهون منذ فترة طويلةٍ استغلالا وإساءة في ظل أنظمة الكفالة المختلفة في دول الخليجِ العربية".

وقد ازداد عدد الإصابات بشكلٍ كبيرٍ في دولِ الخليجِ. وعلى الرغمِ من أن السلطات الرسميةَ لم تنشر إلا القليل من المعلومات حول مدى تأثير الفيروس بشكلٍ خاصٍ على العمالِ الوافدين، إلاّ أنّ بعض المعطيات بينت أنّ العديد من المرافق التي تؤوي الوافدين في جميع أنحاء المنطقة، مثل "مخيم العمالةِ الأكبر" في دولة قطر، قد خضعت لعمليات إغلاق ، وأنّ العديد من الشركاتِ التي يتكوّن موظفوها أساسا من العمال المهاجرين، فرضت الحجرَ الصحي على موظفيها بعد ظهورِ نتائج إيجابية لاختباراتِ فيروس كورونا أجريت عليهم.

وقد أعلنت عدّة دولٍ خليجيةٍ أنّها ستعمل على وضعِ سياساتٍ للتخفيف من المصاعبِ الماليةِ المتزايدة التي سيواجهها العمال المهاجرون كنتيجة لوباء كورونا. من ذلك أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة طالبت جميع الشركات بتوفيرِ السكن للعمال المسرّحين إلى أن يتمكّنوا من مغادرة البلاد أو يجدوا عملا آخر. وأعلنت دولة قطر من ناحيتها أنّها ستغطي أجور جميع العمال المهاجرين الملازمين للحجر الصحي.

وأضافت الباحثةُ في هيومن رايتس ووتش، هبة زيادين قائلة: "لكن مرة تلو الأخرى، كشفت مجموعاتٌ مثل مجموعتنا مشاكل في تنفيذِ وتطبيقِ الإصلاحات المعلنة، وهي مشاكل غالبا ما تنبع من نظامِ الكفالة الذي يحكم العمال الوافدين ذاتهم. لا أدري لماذا وكيفَ، الآن، وخلال هذه الأزمة غير المسبوقةِ، يمكننا أن نثقَ بهذه الحكومات لتنفيذِ وتطبيقِ الإجراءاتِ المعلنة لحمايةِ العمّال الوافدين من الانهيارِ المالي، بشكلٍ صحيح".

يبقى الغموضُ فيما يتعلّقُ بالأمنِ المالي مصدرَ قلقٍ مشتركٍ بين العمّالِ المهاجرين في جميعِ أنحاءِ المنطقة.

موجة لاجئين جديدة مع وصول وباء كورونا إلى الشرق الأوسط وأفريقيا

إنّ الأزمات الاقتصاديّة المستفحلة وشبح المجاعة في البلدان الأفقر قد يؤدّيان إلى زيادة في الهجرة إلى بريطانيا وبلدان أوروبيّة أخرى عوض آسيا، فقد تشهد الدول الأوروبيّة موجة جديدة من اللّجوء في حال بدأت جائحة كورونا بالانتشار أكثر في الدول الأفقر، حسب تقرير للوكالة الأوروبيّة للّجوء.

وذكر تقرير صادر عن المكتب الأوروبي لدعم اللّاجئين EASO، أنّ احتمال عودة تنظيم داعش، وشبح الأزمات الاقتصاديّة الحادّة والمجاعات في الدول الأقل تقدماً، كل ذلك يمثل عوامل قد ترفع أعداد اللاجئين إلى بريطانيا والدول الأوروبيّة الأخرى. فوباء فيروس كورونا قد "يعصف" بالدول الأقلّ تقدّماً، حيث لا يتوفّر ما يكفي من أسرّة المستشفيات والأطباء قياساً بعدد السكان. ويعمّها الازدحام السكاني وحيث يصعب الوصول إلى مرافق غسل الأيدي.

ويفيد التقرير نفسه بأنّ تلك العوامل، المُقترنة باحتمال شح المواد الغذائيّة ومظاهر التردّي الأمني في حال استفحل فيروس كورونا، قد تزيد أعداد طالبي اللجوء إلى أوروبا في الأعوام المقبلة.

إلى جانب تلك الصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ تدابير رقابة اجتماعية على نطاق واسع ، في الأنظمة ذات القدرة القسرية العالية والطبيعة الاستبدادية ، فإن التكلفة الإقتصادية للقيود الصارمة التي تفرضها الحكومات العربية قد تكون باهظة الثمن، وقد لا تستطيع المجتمعات تحملها.

في الحالات الأشد صعوبة ، تلك التي يواجهها العمال المهاجرون غير النظاميين في الدول العربية واللاجئون والنازحون هربا من الأزمات الأمنية الذين يعيشون في مخيمات أو مساكن دون الحدّ الأدنى من شروط النظافة والصحة، يمكن أن تكون التكلفة البشرية ساحقة إذا وصل الوباء إليهم بسبب عدم حصولهم على الحق في العلاج والرعاية الصحية خاصة في مثل هذه الظروف التي تعيش فيها العديد من الحكومات العربية تحت ضغط شعوبها بسبب غياب العلاج أو ضعف المنظومة الصحية أو تجاوز قدرات الاستيعاب بالمستشفيات المخصصة لمواجهة كوفيد19. ففي حال ما لم يتمّ توفير لقاح فعّال ضد مرض كوفيد 19، توقعت دراسات صحية أن تتحوّل العديد من المناطق إلى بؤر انتشار جديدة للفيروس ، الأمر الذي يضعها أمام حتمية عزلة جديدة، تتوقف فيها الحركة.

تفاقم التفاوت العالمي: أغنى 22 رجلًا في العالم لديهم ثروة أكثر من جميع النساء في إفريقيا

أفادت عديد الدراسات أنّ التفاوت العالمي قد بلغ أعلى مستوياته في التاريخ في جانفي/يناير2020، إذ أوضحت أنّ 2153 شخصًا يملكون ثروة أكثر من ثروة أفقر 4.6 مليارات شخص في العالم، وأنّ أغنى 22 رجلًا في العالم لديهم ثروة أكثر من ثروة جميع النساء في إفريقيا. ومن المرجح أن يزداد التفاوت العالمي على المدى المتوسط والطويل، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى تأثير وباء كورونا الدائم على الهجرة.

ومن ناحية أخرى تعتمد دول مثل الفلبين وبنغلاديش وغانا وهندوراس بشكل كبير على التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الخارج. وفي سنة 2018، تلقت البلدان السائرة في طريق النمو المصدرة للمهاجرين في مجموعها تحويلات خارجية بلغت حوالي 529 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 75% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العام نفسه. ويرى الكاتب إيرول ييبوك نائب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وكبير باحثي مشروع الرخاء والتنمية به ، أنّه إذا تعطل العمال المهاجرون في الخارج بشكل كبير بسبب الصدمات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، فسوف تتأثر مصادر دخل أسرهم في جميع أنحاء العالم السائر في طريق النمو، مما قد يؤدي إلى انعكاسات مضاعفة على جميع الاقتصادات في العالم، وهو ما قد يوسع الفجوة بين الدول الأكثر ثراءً والدول الأكثر فقرًا كأفريقيا وجزء من آسيا والمناطق العربية.

وأشار الكاتب إيرول ييبوك إلى أن العديد من العمال المهاجرين - ولاسيما ذوي المهارات المتدنية- ليس لديهم خيار العمل في المنزل، إذ يتعين عليهم التنقل إلى مكان العمل، ممّا يعرضهم لخطر الإصابة بفيروس كورونا ونشره، فضلًا عن تعرضهم لمزيد الأخطار لأنّ العديد منهم لا يحصلون على رعاية صحية مناسبة يمكن الوصول إليها ماليًّا. فعلى سبيل المثال، ترفض المستشفيات الإيرانية علاج المهاجرين الأفغان، مما أدى إلى عودة العديد منهم إلى بلادهم ذات البنية التحتية الصحية المدمرة بعد عقود من النزاع المسلح.

مـا بعد جائحة كورونا

إعادة فتح الحدود الدولية بعد الجائحة من شأنها أن تؤدي إلى موجات هجرة "هائلة"

وتفيد توقعات أولية، بأن جائحة كورونا، التي ستخلف آثارا اقتصادية توصف بالمدمّرة إلى موجات هجرة جديدة "هائلة" حالما يتم فتح الحدود بين الدول بعد رفع الحجر الصحي المفروض منذ أشهر، حيث حذر الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر "جاغان تشاباغين" من أن " اليأس الناتج عن هذا الوضع قد تكون له عواقب بعيدة المدى...قد تتسبب بموجات هجرة جديدة حالما يتم فتح الحدود بين الدول..".

وأعرب تشاباغين في حديث صحفي عن قلقه الشديد بشأن الآثار الثانوية للوباء. مضيفا قوله في نفس الحديث الذي أدلى به بمقر الاتحاد في جنيف في أواخر شهر جوان/حزيران 2020: " نرى بشكل متزايد التأثيرات على الوظائف والوضع الغذائي في العديد من البلدان". واعتبر تشاباغين أن الكثير من المهاجرين يواجهون خيار المخاطرة بين التعرض لفيروس كورونا أو للجوع. وحذّر من أنّ اليأس الناتج عن هذا الوضع قد تكون له عواقب بعيدة المدى. وتابع قائلا: "ما نسمعه هو أن الكثير من الناس الذين يفقدون وظائفهم سيشعرون بأنّهم مجبرون على التحرك بمجرد أن يبدأ فتح الحدود".

وقال في تصريح نقلته وكالة الأنباء الفرنسية: "علينا أن لا نفاجأ إذا حصل تأثير كبير على الهجرة في الأشهر والسنوات المقبلة...".

وقد أدت تدابير الحجر الصحي وغلق الحدود التي فرضت لوقف انتشار وباء كورونا إلى إلغاء كثير من الوظائف والأعمال في مختلف أنحاء العالم، ومن المتوقع أن تدفع أكثر فأكثر ملايين الأشخاص إلى ما دون عتبة الفقر. كما توقع أن تؤدي الهجرة المفروضة على الناس بسبب ظروف اليأس إلى عديد "المآسي" كحالات الموت غرقا في البحار والإتجار بالبشر والاستغلال. ودعا شاباغين إلى توفير دعم عاجل للمساعدة على "التخفيف من هذا اليأس"، مشيرا إلى أنّه بالإضافة إلى الواجب الأخلاقي لمساعدة المحتاجين، هناك دواعي اقتصادية جليّة للمساعدة على تجنب الهجرة القسرية. وقال: "إنّ تكلفة دعم المهاجرين أثناء العبور وبالطبع عندما يصلون إلى بلد المقصد، هي أكثر بكثير من دعم الناس في معيشتهم والتعليم والاحتياجات الصحيّة في بلادهم". وأعرب شاباغين وهو شخصية من دولة النيبال ينشط في الحقل الإنساني وتولّى الأمانة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في فيفري/شباط 2020، عن قلقه من أن عدم المساواة في الرعاية الصحية في مواجهة الوباء قد تحفز أيضا على الهجرة. وقال: "يمكن أن يشعر الناس أن هناك فرصا أفضل للبقاء على قيد الحياة في الجانب الآخر من البحر"، مضيفا أن العامل الرئيسي الآخر سيكون توفّر اللقاحات.

تغيير خارطة الهجرة نحو الأماكن التي يتوفر فيها لقاح ضدّ كورونا

قادت المنظمة العالمية للصحة حملة طمأنة بأن أيّ لقاح ضدّ فيروس كورونا يتم تطويره سوف يتم اعتباره "منفعة عامة عالمية"، وبالتالي سيتم توفيره بطريقة منصفة في جميع دول العالم. غير أنّ الولايات المتحدة أمريكية أو دولا أخرى تتسابق لتأمين مخزونات من لقاحات واعدة، ويخشى كثيرون أن تتمكّن هذه الدول الغنية من الوصول إلى هذه اللقاحات أوّلا واحتكارها. وقال شاباغين: "إذا رأى الناس أن اللقاح على سبيل المثال متوفّر في أوروبا وغير متوفّر في أفريقيا، فما الذي سيحدث؟ سيتهافت الناس على الذهاب إلى المكان الذي تتوفّر فيه اللقاحات..". يعني أنّ توفّر اللقاح ضدّ كورونا في مناطق دون غيرها، سيعيد رسم خارطة هجرة جديدة ، بفعل توفّر البيئة الصحيّة الآمنة للعمل والاستقرار ولو مؤقتا.

وقد دفعت جائحة كورونا إلى تنظيم حملات غير مسبوقة لجمع التمويلات وإجراء البحوث من أجل التوصل سريعا إلى اكتشاف لقاح يمكن أن يحمي المليارات من البشر في جميع أنحاء العالم من هذا الفيروس.

ويجري حاليّا اختبار أكثر من 20 لقاحا مضادا لفيروس كورونا على البشر. ولكن على الرغم من المؤشرات إلى إمكانيّة التوصل لاكتشاف لقاح آمن وفعّال بحلول نهاية سنة 2020، إلا أنّ الأمر سيستغرق بعض الوقت لإنتاج الكميات الكافية منه. وفي هذا السياق، أدان شاباغين الجهود المبذولة في بعض البلدان لتأمين اللقاحات لشعوبها أوّلا. وقال: "الفيروس عابر للحدود، لذا أن يفكر أحدهم بتطعيم شعبه وترك الشعوب الأخرى بدون لقاح ويستمر بالشعور بالأمان يدل إلى حدّ كبير على قصر نظر... وهذا ببساطة غير منطقي أبدا..".

خمس طرائق رئيسية ستغير ملامح الهجرة بسبب كورونا

نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مقالًا للكاتب "إيرول ييبوك"، نائب مدير المركز وكبير باحثي مشروع الرخاء والتنمية بالمركز، بعنوان: "خمس طرق سيغير بها فيروس كوفيد19 الهجرة العالمية"، يؤكد من خلاله أنه من المحتمل أن تكون للاضطرابات المرتبطة بفيروس كورونا تأثيرات طويلة المدى على ملامح الهجرة العالمية من خلال خمس طرق أساسية. واعتبر الكاتب أن اليد العاملة المهاجرة تمثل محركا للاقتصاد المعولم. ولا يستبعد أن يتم منح تراخيص للسفر لأصحاب المهن الرئيسية، كالعلماء والأطباء والصحفيين والمسؤولين الحكوميين، بينما أولئك الذين يسافرون من أجل العمل قد لا يكونون قادرين على الحصول على تلك التراخيص في المستقبل المنظور، وستكون لذلك آثار ملحوظة على الأسرة والاقتصاد، وربما على الأمن الغذائي، وقد لا يتمكن العمال المهاجرون في الخارج حاليًا من العودة إلى بلدانهم. ، استجابةً للحجر الصحي الحالي والمستقبلي أو أوامر "البقاء في المنزل" من المرجح أن، ستقوم الشركات أيضًا بتسريع تطوير قدراتها على استعمال الأجهزة الأوتوماتيكية، وبالتالي إنهاء بعض الوظائف التي غالبًا ما يشغلها المهاجرون بسرعة أكبر.

تسريح العمال المهاجرين ذوي التأشيرات المؤقتة

وإلى جانب ذلك، ينتظر أن تتركز عمليات تسريح بعض الموظفين نتيجة انتشار فيروس كورونا بين العمال المهاجرين في معظم الصناعات، لأن كثيرًا من هؤلاء يحملون تأشيرات مؤقتة. فعلى سبيل المثال، يوجد في نيوزيلندا حوالي 190 ألف شخص يقيمون بتأشيرات مؤقتة؛ وهؤلاء سيواجهون خيارات صعبة عند الاستغناء عنهم؛ فإمّا الحصول على عمل آخر، أو الحصول على نوع مختلف من التأشيرات، أو محاولة العودة إلى بلدانهم الأصلية التي تواجه صعوبات اقتصادية أكبر.

وعندما تصبح الوظائف متاحة بعد انتهاء أزمة فيروس كورونا يتوقع الكاتب أن حكومات نيوزيلندا والولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى ستشجع بلا شك الشركات على توظيف المواطنين، وهو ما ستكون له آثار دائمة على العمال المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم.

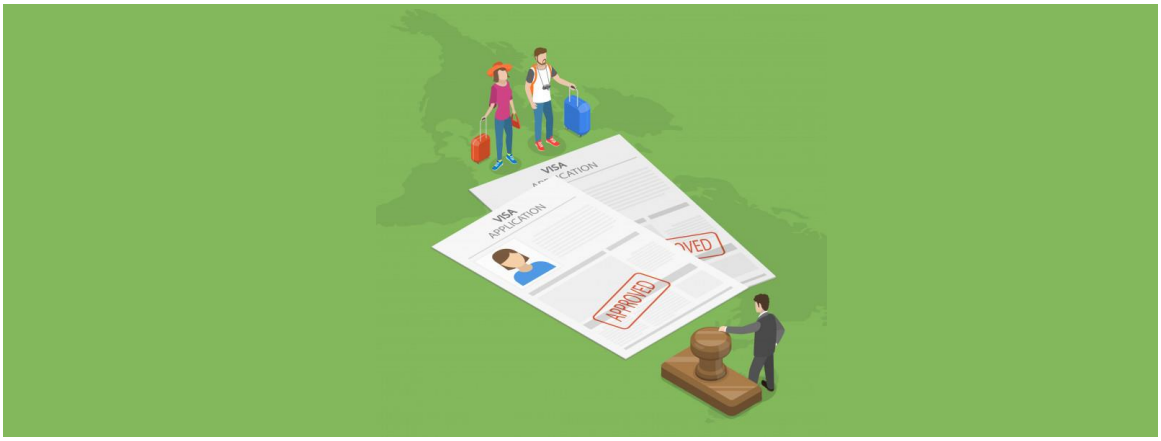

إغلاق الباب أمام المهاجرين نهائيًّا بسبب موقف سياسيين من الهجرة

حقق السياسيون المعادون للهجرة نجاحًا انتخابيًّا في عدة مناطق من العالم في السنوات الأخيرة. وقد أجبرت جائحة كورونا دول العالم على تشديد قيود السفر والاختبارات الطبية المطلوبة من المهاجرين. وإن كانت معظم تلك التدابير مصاغة لتكون مؤقتة، فإنه ليس من الصعب تخيل رئيس الحكومة المجرية "فيكتور أوربان" مثلًا أو غيره من المعادين للأجانب والمهاجرين، يستمر في تطبيق تلك التدابير لإبقاء حدود المجر مغلقة فعليًّا بشكل دائم أمام المهاجرين، بداعي الخوف من موجة ثانية أو ثالثة من انتشار الوباء أو غيره.

ويشير الكاتب إلى أنّه على الرغم من أنّ عددًا من سبل الهجرة سيُعاد فتحها بعد اختفاء خطر كورونا، فإن بعض القادة السياسيين مثل فيكتور أوربان سوف يرون قيود الهجرة الحالية فرصةً لتعزيز أجندات أوسع وأطول أمدًا مبنية على كراهية الأجانب والمهاجرين. ومع ازدياد عدد الوفيات حتمًا في الأيام والأسابيع المقبلة، سيحصل هؤلاء القادة على دعم شعبي عام متزايد لقيود الهجرة المشدّدة قصيرة الأمد. ويرى الكاتب - في هذا السياق- أنّ "ما لا يدركه الجمهور هو أنه لن يكون من السهل إعادة فتح الباب أمام تدفق الهجرة بعد غلقه".

معاناة النازحين قسرًا

يؤكد الكاتب إيرول ييبوك أن اللاجئين والعمال المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء والمشردين داخليًّا وجلهم من العرب والأفارقة والأسياويين سيعانون من خيارات حركة تنقل أقل من ذي قبل. ففي إيطاليا مثلًا واجه طالبو اللجوء الذين وصلوا حديثًا عن طريق ليبيا، الحجر الصحي الإلزامي لمدة أسبوعين وخدمات اندماج أقل إن لم تكن منعدمة حتى بعد انتهاء مدة الحجر الصحي (14 يومًا) بسبب القيود الإلزامية التي فرتضها الدولة على العمّال الذين يذهبون للعمل. وإذا تمّ النظر إلى المهاجرين الذين يأتون إلى إيطاليا عبر ليبيا على أنهم يجلبون معهم فيروس كورونا، فإن الرأي العام الأوروبي من صقلية إلى السويد سوف يتشدّد بلا شك بطرق لن تختفي قريبًا.

ويتوقع الكاتب إيرول ييبوك أن تتم إعادة فتح بعض مسارات حركة التنقل بأسرع ما يمكن، إذ أنّ اغلاقها بصورة مطلقة لمدة طويلة ستنتج عنه انعكاسات سيئة على الأمد البعيد.

وعلى صعيد آخر فقد قامت دولة كولومبيا بتخفيض خدمات الاستجابة لاحتياجات المهاجرين في فنزويلا إلى النصف على الرغم من تزايد تلك الاحتياجات. وقرّرت وكالات الهجرة واللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من ناحيتها إيقاف إعادة توطين اللاجئين على الصعيد العالمي بسبب المخاوف من وباء كورونا.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه القيود وغيرها من القيود الضرورية على الأمد القصير تعني أن النازحين قسرًا والمهاجرين الضعفاء الذين يعيشون غالبًا في مخيمات مكتظة وفي مناطق حضرية مزدحمة مع ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة سيكونون في خطر متزايد.

وسيتركز هذا الخطر خاصة في البلدان السائرة نحو النمو، حيث يقيم 84% من اللاجئين و99% من النازحين داخليًا في المناطق التي وصلها الفيروس حديثًا. لذا عندما ينتشر الفيروس عبر إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبقية البلدان السائرة نحو النمو في العالم، فمن شبه المؤكد أن المهاجرين القسريين سيكونون في خطر أكبر، وذلك نتيجة نقص في امكانيات التحاليل الاختبارية وغياب الوعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية المهاجرين القسريين مشردون داخليًّا، لذا فإن حظر مسارات الحركة تعني أن هؤلاء الأشخاص سيعلقون في أو بالقرب من الأماكن الخطرة التي أجبرتهم على ترك منازلهم في المقام الأول. وهذا يمكن أن يخلق فرصًا للفاعلين من غير الدول لاستغلال مظالم هؤلاء ضد الحكومات.

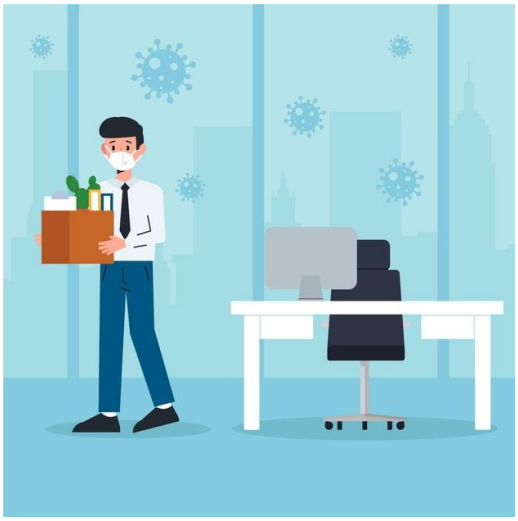

تزايد الهجرة غير النظامية

يؤكد إيرول ييبوك، أنّ هناك أدلة متزايدة على أنّ القيود المفروضة على الهجرة العادية النضامية الآمنة تدفع الأشخاص الضعفاء - نحو 100 مليون شخص على مستوى العالم- إلى توخّي مسارات غامضة غير نظامية للهجرة غير الشرعية، تجنبا للتعرض لأيّ أذى في بلدانهم.

ومع ظهور وانتشار فيروس كورونا، أضحى عدد وسائل الهجرة المنتظمة أقل ممّا كان عليه قبل شهرين من ظهور الوباء. ونتيجة لكل ذلك، فإنّ الآثار الاقتصادية وعدم المساواة وسياسات مجابهة الجائحة والآثار المتعلقة بالنزوح ستزيد جميعها المهاجرين يأسا. وفي مثل هذا السيناريو، فإن أولئك الذين يشعرون بأنهم مضطرون للحركة سوف يستخدمون المهربين والمتاجرين وغيرهم من الجماعات غير المشروعة بشكل متزايد. وستزداد الهجرة داخل الدول السائرة نحو النمو وفي ما بين هذه الدول ذات النظم الصحية الضعيفة خاصة بأفريقيا والمنطقة العربية. كما سيسافر المهاجرون غير النظاميين إلى أماكن قريبة مع أشخاص آخرين، وسيعبرون الحدود الدولية دون وثائق ولا فحوصات صحيّة، وهو ما سيعرّضهم وزملاءهم المسافرين معهم وأي شخص في طريقهم لخطر كبير.

وفي ظل التأثيرات الخمسة المتوقعة التي سبقت الإشارة إليها، فإنّ الكاتب إيرول ييبوك يدعو إلى أن يكون ضبط القيود على التنقل البشري على الأمد القصير، مشفوعا بالنظر في تداعياتها وانعكاساتها على الأمد الطويل، بما يحمي الأشخاص غير القادرين على العمل حاليا من فقدان وظائفهم بشكل دائم.

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

الهاتف : 0096265824829

البريد الإلكتوني : info@arabtradeuniosssn.org

www.arabtradeunion.org

تابعونا على:

ArabTradeUnion